الوحدة Yekîtî

الجريدة المركزية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي)

العدد/348/ - 15 ايار 2025 م - 2637 ك

الثمن: 500 ل.س

النضال من أجل :

* رفع الاضطهاد القومي عن كاهل الشعب الكردي في سوريا.
* الحريات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.
* الحقوق القومية المشروعة لشعبنا الكردي في إطار وحدة البلاد.

1947- 2010

«ما الذي يريده الكُـرد؟، يريد الكُـرد أن يكون لهم نصيباً ورأياً في مستقبل هذه الأراضي التي عاشوا عليها منذ آلاف السنين»

سري سريا أوندر- أيلول ٢٠٢٢م

خطاب كراهية وتحريض طائفي وتكفيري... رفع العقوبات عن سوريا فرصة تاريخية

■ الافتتاحية

تمرّ سوريا بمرحلةٍ حسّاسة، وهي أمام سيناريوهات مختلفة من التطور والأحداث، في ظلّ صراعٍ داخلي لن تنتهي فصوله العنيفة بسهولة وفي زمنٍ قصير، وصراعٍ إقليمي ودولي عليها لن تتفق أطرافه بيُسر على تقاسم المصالح والنفوذ، لا سيّما وأنّ حكومة دمشق الانتقالية برئاسة أحمد الشرع لم تمتلك بَعد القدرات الكافية لخلق بيئة آمنة ومناخات صحية ورؤية سياسية واضحة ومعبّرة عن تطلعات كافة مكوّنات الشعب السوري، لأجل تحريك عجلة الاقتصاد والخدمات وإعادة الإعمار، وكذلك في تحقيق توازن بين الأطراف المتدخلة بالشأن السوري، دون تقديم تنازلاتٍ على حساب الداخل السوري، خاصةً وأنّ أنقرة تمارس وصايةً غير مسبوقة على دمشق، وإسرائيل تستمرّ في توغلاتها جنوب سوريا وتشن هجمات عسكرية على مواقعها كلّ فترة.

الرئيس الشرع وفريقه يجدون صعوبةً كبيرة في تقديم ضمانات كافية وخطوات عملية لإجراء إصلاحات سياسية ديمقراطية جذرية، تصون حقوق الشعب السوري بكافة مكوناته، ويواجهون مصاعب أكبر في تفكيك التنظيمات الإرهابية والمرتزقة المسلّحة، تشكيلات جهاديي الخارج وميليشيات ما سمي بـ«الجيش الوطني السوري» والمجموعات الأكثر تشدداً من «هيئة تحرير الشّام» وفصائل موالية لها؛ وكذلك في وضع حدٍّ لخطاب الكراهية **(التتمة ص 2)**

رؤية سياسية كردية موحّدة حول بناء سوريا الجديدة وحلّ القضية الكردية فيها

بعد شهور من المداولات، وبتشجيع ورعاية من التحالف الدولي المناهض للإرهاب - أمريكا وفرنسا على وجه الخصوص، انعقد في مدينة قامشلي يوم السبت 26 نيسان 2025م، كونفرانس **«وحدة الموقف والصف الكردي في روجآفاي كردستان»**، بحضور أكثر من /400/ شخصية، من ممثلي الأحزاب الكردية ومنظمات المجتمع المدني وحركة المرأة والمنظمات النسائية والفعاليات المجتمعية الكردية المستقلة، من مختلف المناطق الكردية في سوريا، وبتغطية إعلامية واسعة.

أكّد البيان الختامي على أنّ عقد الكونفرانس جاء «بهدف اعتماد رؤية كردية موحّدة حول بناء سوريا الجديدة والمشاركة في رسم مستقبلها وحلّ القضية الكردية فيها، ذلك في هذه المرحلة الهامة من تاريخ سوريا، بعدما تم إسقاط نظام الاستبداد في دمشق في الثامن من كانون الاول لعام ٢٠٢٤، هذا النظام الذي استباح حرية وكرامة الشعب السوري بكل مكوناته القومية و الدينية والمجتمعية، ودمر البلاد على كامل الجغرافيا السورية، وقتل وشرد وهجر الملايين من أبنائه، وبقدر ما قدم الشعب السوري من تضحيات لإسقاطه وإنهاء استبداده، وتحقيق حريته وكرامته، كما أنّ الشعب الكردي في سوريا لم يبخل أيضا في تقديم التضحيات الجسام وآلاف الشهداء في مقارعة ذلك النظام، وناضل عقودا طويلة في سبيل إزالة الاضطهاد القومي عن كاهله وتحقيق حقوقه القومية، وربط دوما نضاله القومي بنضاله الوطني للإتيان بنظام **(التتمة ص 2)**

يوم الصحافة الكردية... ذكرى وجائزة «كمال حنان»

اعتاد الكُـرد إحياء مناسبة ذات قيمة معرفية وقومية وسياسية، ألّا وهي يوم الصحافة الكردية الذي يصادف 22 نيسان من كلّ عام، وفي هذه السنة كانت الذكرى الـ127 لصدور صحيفة «كردستان» الأولى في مدينة القاهرة على يد مؤسسها الأمير مقداد مدحت بدرخان.

في قامشلي

يوم 22 نيسان، بمكتب حزب الوحدة (يكيتي)، عقدت لجنة الثقافة والإعلام لدائرة «قامشلو- تربه سبي» للحزب ندوةً، بحضور شخصيات سياسية وثقافية واجتماعية؛ كلمة الندوة ألقاها الكاتب نواف بشار عبد

الله، تحدث فيها عن حيثيات ومعاني يوم الصحافة الكردية، وقدّم معلومات غنية عن صحيفة «كردستان» ومؤسسها.

أغنى السادة «الشيخ مرشد خزنوي، كوني رش، تنكزار مارينى، د. آزاد أحمد علي، د. عبد الحليم» الندوة **(التتمة ص 4)**

حزبا «التقدمي» و «الوحدة» يرحبان بقرار حلّ حزب العمال الكردستاني وإلقاء السّلاح

عبر بيانٍ مشترك في 13 أيار 2025م، رحّب حزبا «التقدمي الديمقراطي الكردي في سوريا، الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا» بالقرار الصادر عن المؤتمر الثامن لحزب العمال الكردستاني الذي ينص على حلّ الحزب وإلقاء السّلاح، وقالا: «إننا في حزبي «الوحدة» و«التقدمي» الكرديين في سوريا، في الوقت الذي نشارك فيه جميع القوى والأحزاب الترحيب بهكذا خطوة تاريخية تصب باتجاه نبذ لغة العنف والاقتتال جملةً وتفصيلاً، وإيجاد حلٍّ عادلٍ للقضية الكردية، نناشد جميع الأطراف المعنية في الداخل التركي وجواره بالسير قدماً لتضافر الجهود المخلصة من أجل وضع حدٍّ نهائي لإراقة الدماء والعمل معاً لتوفير وتعزيز المناخ السّلمي وحماية العيش المشترك، بعيداً عن القمع والتمييز، كي ينعم الجميع بحياة كريمة ومستقبل آمن ومزدهر».

مجازر بحق المدنيين في السّاحل السوري... إدانات واسعة ودعوات لوقف العنف

ألم يكفي هدر دماء السوريين على مدار أربعة عشر عاماً، حتى يرتوي عشّاق القتل من نزيفٍ جديد بُعيدَ ذاك الفرح العارم الذي أعقب سقوط نظام بشار الأسد، ولم يكتمل بَعد؟! خلال أيام قُتل واختطف الآلاف من أبناء السّاحل السوري، محافظتي اللاذقية وطرطوس وريف حماه الغربي، بينهم نساء وأطفال وشيوخ، جلّهم من أبناء الطائفة العلوية؛ مجازر ارتكبت بحق المدنيين العزّل، وأغلب سكّان الأرياف هجّت إلى الجبال والوديان للاختباء في أحضان الطبيعة وعشرات الآلاف نزحت إلى لبنان؛ صور ومشاهد مروعة تناقلتها وسائل التواصل الاجتماعي، معظمها منشورة من قبل المجرمين الذين يظهرون رضاهم عن أفعالهم الشنيعة.

خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عمر الإدارة الجديدة في البلاد، كان هناك هدوء وأمان نسبي ومقبول في تلك المناطق، وتمّ تسوية أوضاع الآلاف من عناصر النظام البائد، عسكريين وأمنيين، ولكنّ قسمٌ منهم آثر البقاء في الجبال وحمل السّلاح، وبتحريضٍ خارجي، في 6 شباط 2025م، قاموا بالهجوم على المراكز الأمنية وقتل المئات من عناصر الأمن العام والسيطرة على بعض المؤسسات وإشاعة الفوضى وقطع الطرقات، فاستدعت الإدارة العسكرية والأمنية في دمشق قوات إضافية من محافظتي إدلب وحلب وأعلنت النفير العام، فيما دعا أئمة الكثير من المساجد إلى الجهاد، وشاركت في الحملة بقايا الميليشيات الموالية لتركيا (العمشات، الحمزات، وغيرهما) والجماعات الجهادية التركستانية والإيغورية والأوزبكية وغيرها الرديفة لـ«هيئة تحرير الشّام»، لمواجهة ما سمي بـ«فلول النظام» واستعادة السيطرة على السّاحل السوري، رافقتها عمليات مداهمة المنازل وسرقات واسعة لممتلكات الأهالي وحرق المنازل والسيارات والضرب والتعذيب والمعاملة المهينة والتهجير القسري والقتل والخطف والاعتقال على أساس الهوية الطائفية.

انتهاكات وجرائم

من حيث النتيجة، توصف تلك الانتهاكات والجرائم المرتكبة بحق جماعة بشرية متمايزة وعلى نحوٍ واسع، **بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية**، فلم تكن حالات فردية، وجرت تحت غطاء وزراتي الدفاع والداخلية لدى حكومة الرئيس أحمد الشرع، وإن لم تبنى المؤسسات العسكرية والأمنية بشكلٍ نهائي، حيث تحركت تلك الميليشيات بناءً على طلبها وانفلتت في تلك المناطق، سيّما وأن السلطة ارتكبت خطأً جسيماً في الدعوة للنفير العام الذي يجري عادةً إذا كان هناك خطر خارجي داهم وكبير، ولم تصدر قامشلي، صدر عنه بيان ختامي باللغتين العربية والكردية، الذي لخّص ما صادق عليه المؤتمر، ورؤية سياسية مشتركة حول حلّ القضية الكردية العادلة في سوريا والقضايا الوطنية عموماً، الذي جاء موضع ارتياح وتأييد عموم الكُرد في سوريا ومباركة كافة القوى الكردستانية والأصدقاء والأحرار، إلّا أنّ موقف الرئاسة السورية جاء سلبياً متسرعاً عبر بيان رسمي، فيما الرؤية المعتمدة لا تتناقض مع فحوى اتفاق الشرع - عبدي الموقع في 10 آذار.

كما أنّ إعلان حزب العمال الكردستاني في مؤتمره الأخير تلبيةً لنداء رئيسه المعتقل عبد الله أوجلان حلّ نفسه وهيكله التنظيمي وإنهاء الكفاح المسلّح الذي اتبعه أفرز أثراً إيجابياً في المنطقة وسوريا، وتتجه الأنظار إلى ما ستُقدم عليه أنقرة من تعديلات دستورية وإصدار قوانين جديدة تضمن حلّ القضية الكردية في تركيا وغيرها من قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في البلاد.

إعلان الرئيس دونالد ترامب لرفع العقوبات عن سوريا والمتوقع من قبل الاتحاد الأوربي أيضاً يشكّل فرصةً تاريخية للسوريين جميعاً، للتكاتف وطي صفحات الماضي العنيف الأليم، والالتفاف حول المشتركات الوطنية والإنسانية وأسس العيش المشترك، لأجل بناء سوريا جديدة، لعلّ حكومة الشرع تتحمل المسؤولية الكبرى في هذا المضمار، بحيث تلبي شروط الداخل السوري أولاً، وتلك التي طلبها الخارج ضوابط عسكرية واضحة وتعليمات صارمة لتلك العمليات، تراعي أوضاع المدنيين وحقوق الإنسان بشكلٍ عام.

ما قبل الأحداث

استغلّت تلك المجموعات المسلّحة الهاربة (فلول النظام) البيئة السائدة في السّاحل السوري، من تصاعد الخطاب الطائفي والتضييق والإساءة إلى «العلويين» وإقصائهم من العملية السياسية في البلاد وفصل الآلاف منهم من الوظائف وبقاء الآلاف من العسكريين في السجون، بالإضافة إلى الانتهاكات الأخرى **(التتمة ص 3)**

خطاب كراهية وتحريض ..... (تتمة ص 1)

والتحريض الطائفي والتكفيري لدى الحاضنة الشعبية لتلك الجماعات؛ فلا يجاهرون صراحةً ولا يصدرون تعاميم وتعليمات واضحة لردع العنف اللفظي والمادي المنفلت، حيث أنّ أحداث السّاحل السوري و»جرمانا وأشرفية صحنايا» بريف دمشق ومحافظة السويداء تؤكد على ضعف الحكومة في ضبط الأوضاع وتأمين الاستقرار على النحو المطلوب، فهي مسؤولة عن وقوعها بمنطق الدولة ولرعايتها لتلك الجماعات.

ورغم الأجواء السورية المضطّربة، استطاعت الأحزاب الكردية في سوريا برعاية مظلوم عبدي القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية ودعم التحالف الدولي وأحزاب كردستانية، من عقد مؤتمرٍ في مدينة

رؤية سياسية كردية ..... (تتمة ص 1)

ديمقراطي تعددي لكل السوريين».

وأعلن البيان أنّ الكونفرانس أقرّ رؤية سياسية كردية مشتركة تعبر عن إرادة جماعية ومشروعاً واقعياً لحل عادل للقضية الكردية في سوريا كدولة ديمقراطية لامركزية، في إطار سوريا موحّدة، بهويتها المتعددة القوميات والأديان والثقافات، ويضمن دستورها الحقوق القومية للشعب الكردي، ويلتزم بالمواثيق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان ويصون حرية المرأة وحقوقها ويمكنها من المشاركة الفاعلة في كافة المؤسسات.

ودعا الكونفرانس إلى اعتماد هذه الرؤية أساساً للحوار الوطني، سواءً بين القوى السياسية الكردية ذاتها، أو بينها وبين الإدارة الجديدة في دمشق وسائر القوى الوطنية السورية، وتساهم في بناء سوريا جديدة، تتّسع لجميع أبنائها، دون اقصاء أو تهميش لأي مكون من مكوناتها، بعيداً عن الذهنية الأحادية تفكيراً وممارسة وتصون كرامتهم وحقوقهم دستورياً دون أي شكل من أشكال التمييز، وأن تحترم سوريا علاقاتها الإقليمية والدولية وتكون عامل استقرار وأمان في المنطقة.

وفي الختام قرر الكونفرانس تشكيل وفد كردي مشترك في أقرب وقت للعمل على ترجمة هذه الرؤية إلى واقع سياسي، والتواصل والحوار مع الأطراف المعنية لتحقيق مضامينها.

هذا، وقد انطلق الكونفراس بالوقوف دقيقة صمتٍ على أرواح الشهداء، ثم ترديد النشيد الكردي (أي رقيب)، وافتتح بكلمة من مظلوم عبدي قائد قوات سوريا الديمقراطية، ثم قراءة رسالة الرئيس مسعود بارازاني من قبل ممثله الدكتور حميد دربندي، وألقيت كلمات من أمين بابا شيخ ممثل الاتحاد الوطني الكردستاني، وكسكين بايندر ممثل حزب المساواة وديمقراطية الشعوب، وزينب مرادي ممثل المؤتمر القومي الكردستاني KNK ورسالة من منظومة المجتمع الكردستاني KCK.

وقد رحّب الكُرد عموماً، السوريين منهم خصوصاً، بنجاح هذا الكونفرانس وأبدوا فرحتهم وتأييدهم للرؤية السياسية الصادرة عنه؛ كما هنأ العديد من الجهات الكردستانية والدولية انعقاد الكونفرانس ووحدة الكُرد على رؤية مشتركة.

مجازر بحق المدنيين في السّاحل السوري ..... (تتمة ص 2)

ضدهم، حيث وثّق المرصد السوري لحقوق الإنسان /500/ انتهاكاً غالبيتها القتل، وقعت قبل الأحداث المذكورة.

كما أكّد المرصد بتاريخ 14 نيسان/ أبريل 2025- الجهة الأكثر متابعةً وموثوقية - أنّه وثّق مقتل **/2161/ شخصاً** قتلوا وتمت تصفيتهم وإعدامهم ميدانيا في الساحل السوري وقرى من الأقلية الطائفية في سورية منذ سقوط النظام السابق في 2024/12/8م، منهم /486/ ضحية منذ سقوط النظام وحتى يوم 14 نيسان، تم قتلهم وتصفيتهم على أساس طائفي وانتماء سياسي. أما العدد الإجمالي للموثقين بالأسماء من ضحايا مجازر الساحل (62 مجزرة) التي ارتكبت يوم الخميس 6 آذار وحتى 14 نيسان فوصل إلى /1675/ ضحيةً من المدنيين.

واتهم المرصد السلطات المحلية بتحريف الحقائق وبعمليات إزالة الأدلة عبر غسل الشوارع والمباني ونقل الجثث ودفنها في مقابر جماعية أو رميها في البحر أو إلباس بعضها الزي العسكري.

الرئيس الشرع

في خطاب تلفزيوني، مساء 2025/3/8م، أشاد بالحشود التي استجابت لدعوة النفير العام، وقال «إذا مست محافظة سورية بشوكة تداعت لها جميع المحافظات لنصرتها وعزتها»، وأكّد الشرع على ملاحقة فلول النظام الساقط ومحاكمتهم وعلى أنّ كل من يتجاوز على المدنيين سيحاسب حساباً شديداً.

وفي اليوم التالي شكّل «لجنة وطنية مستقلة للتحقيق وتقصي الحقائق في أحداث الساحل السوري» مؤلفة من سبعة أعضاء، تمّ تمديد فترة عملها بعد مضي شهر مدة ثلاثة أشهر أخرى، و«لجنة عليا للحفاظ على السلم الأهلي» للتواصل مع الأهالي.

إدانات

شكّلت تلك الأحداث ولازال مخاطر كبيرة على البلاد ومستقبلها، وكانت موضع استنكار معظم السوريين؛ جهات محلية ودولية عديدة دانت تلك الانتهاكات والجرائم، إذ أبدى مجلس سوريا الديمقراطية في بيان له بتاريخ 2025/3/7م رفضه القاطع للمواجهات العسكرية، ودعا إلى معالجة أسباب التوتر عبر حوارٍ جاد ومسؤول، بعيدًا عن العسكرة والشحن الطائفي، مع تغليب المصلحة الوطنية لتجنب تكرار التجارب المؤلمة في تاريخ سوريا ودول الجوار. وشدّد على أنّ استهداف المدنيين وعناصر الشرطة المحلية يُعد انتهاكًا صارخًا للسلم الأهلي، وهو عمل مدان يجب وقفه فورًا.

كما قال الحزبان «الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا، الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا» في تصريح مشترك بتاريخ 2025/3/9م: «في الوقت الذي ندين فيه ونستنكر جملة الجرائم والانتهاكات المرتكبة بحق أهلنا المدنيين في الساحل السوري وعموم المناطق السورية، نناشد الجميع نبذَ العنف جملةً وتفصيلاً، والاحتكام إلى لغة السّلم والحوار والتصالح، بعيداً عن نزعات الاستعلاء وخطاب الكراهية، أو التنمر والتمييز، وذلك من أجل حقن دماء السوريين، وحماية وإرساء أسس المواطنة الحقيقية، من أجل التآلف والعيش المشترك على قاعدة العدل والمساواة».

وكذلك:

أمريكا

قال وزير الخارجية ألأمريكية ماركو روبيو، في 2025/3/9م: «تدين الولايات المتحدة قيام إرهابيين إسلاميين متطرفين، وبما فيهم جهاديين أجانب، بعمليات قتل في غرب سوريا في الأيام الأخيرة. تقف الولايات المتحدة إلى جانب الأقليات الدينية والعرقية في سوريا، بما في ذلك الأقليات المسيحية والدرزية والعلوية والكردية، كما تعرب عن أحرّ التعازي للضحايا وأسرهم. وينبغي أن تحاسب السلطات السورية المؤقتة مرتكبي هذه المجازر بحق الأقليات في البلاد».

ألمانيا

في 2025/2/9م، صرّحت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الألمانية: «ندين اندلاع أعمال العنف في مناطق طرطوس واللاذقية وحمص السورية. إنّ التقارير عن مقتل مدنيين وسجناء صادمة. تقع على عاتق الحكومة الانتقالية مسؤولية منع وقوع مزيد من الهجمات، والتحقيق في تلك الأحداث، ومحاسبة المسؤولين عنها. كما نُطالِب كافة الأطراف إنهاء العنف».

وأضافت: «هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام الاجتماعي بعد عقود من حكم نظام الأسد الإرهابي، والشروع في عملية سياسية شاملة تُشكل أهمية بالغة لتحقيق السلام والاستقرار المستدام في سوريا. يجب أن يكون مستقبل البلاد في أيدي جميع السوريين، بغض النظر عن العرق، أو الدين، أو الجنس، بعيدًا عن أي محاولات أجنبية لزعزعة الاستقرار».

بريطانيا

في 2025/3/9م، قال وزير الخارجية ديفيد لامي: «أنباء مروعة حول قتل عدد كبير من المدنيين في مناطق سورية الساحلية... يجب على السلطات في دمشق ضمان حماية جميع السوريين، ووضع مسار واضح تجاه العدالة الانتقالية».

فرنسا

في 2025/3/8م، نددت فرنسا، «بأكبر قدر من الحزم بالتجاوزات التي طاولت مدنيين على خلفية طائفية وسجناء» في سوريا، ودعت الخارجية الفرنسية في بيان «السلطات السورية الانتقالية إلى ضمان إجراء تحقيقات مستقلة تكشف كامل (ملابسات) هذه الجرائم، وإدانة مرتكبيها».

وكررت الخارجية الفرنسية «تمسكها بانتقال سياسي سلمي وجامع بمعزل عن التدخلات الخارجية، يكفل حماية التعددية الإثنية والطائفية في سوريا»، وأنّ هذا الأمر هو «السبيل الوحيد لتجنب إغراق البلاد في التفكك والعنف، وعدم توفير أي جهد لتحقيق هذه الغاية».

الاتحاد الأوروبي

قال في بيان له بتاريخ 2025/3/8م: «إنّ الاتحاد الأوروبي يدين بشدة الهجمات الأخيرة في المناطق الساحلية في سوريا، فضلاً عن أي عنف ضد المدنيين، كما يجب حماية المدنيين في جميع الظروف وفقاً للقانون الإنساني الدولي».

روسيا

قالت وزارة الخارجية الروسية، في 2025/3/7م، إنها تشعر بالقلق إزاء التدهور الحاد في الوضع الأمني في سوريا، ودعت جميع القادة في البلاد إلى محاولة وقف إراقة الدماء في أقرب وقت ممكن.

وأضافت: «في هذه الظروف الصعبة للفترة الانتقالية التي تمرّ بها سوريا، يعدّ الحفاظ على الوفاق الوطني وتعزيز أمن المواطنين وضمان حقوقهم القانونية بغض النظر عن الانتماء العرقي أو الديني، أمرًا ذا أهمية قصوى».

منظمة العفو الدولية

في 3 نيسان/أبريل 2025م، قالت: «يجب التحقيق في المجازر المرتكبة في الساحل السوري بحق المدنيين العلويين باعتبارها جرائم حرب» و «ميليشيات تابعة للحكومة قتلت عمدًا مدنيين من الأقلية العلوية» و «يجب على الحكومة السورية ضمان إجراء تحقيقات مستقلة وفعالة في عمليات القتل غير المشروع وغيرها من جرائم الحرب ومحاسبة الجناة» و «كشف الحقيقة وتحقيق العدالة وتقديم التعويض شروط حاسمة لإنهاء دوامات الفظائع».

الأمم المتحدة

في 2025/3/7م، أعرب الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش عن قلقه إزاء الاشتباكات في المناطق الساحلية في سوريا، بما في ذلك التقارير التي تحدثت عن عمليات قتل خارج نطاق القضاء وسقوط ضحايا من المدنيين.

وفي مؤتمر صحفي، قال المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك: إنّ الأمين العام يدين بشدة كل أعمال العنف في سوريا داعيا الأطراف إلى حماية المدنيين ووقف الأعمال العدائية.

بدوره، أعرب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا، غير بيدرسون عن بالغ قلقه إزاء التقارير الواردة بشأن اشتباكات عنيفة وحالات قتل في المناطق الساحلية، بما في ذلك بين قوات سلطات تصريف الاعمال وعناصر موالية للنظام السابق، مع ورود تقارير مقلقة للغاية عن وقوع ضحايا مدنيين.

وفي 2025/3/9م، قال مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك: «إنّ تقارير مقلقة للغاية ترد عن مقتل عائلات بأكملها، بمن في ذلك نساء وأطفال ومسلحون غير مشتركين في الأعمال العدائية، في أعقاب سلسلة من الهجمات المنسقة التي تفيد تقارير بأن عناصر من الحكومة السابقة ومسلّحين محليين آخرين شنوها على المدنيين في المناطق الساحلية في شمال غرب سوريا». وشدد على أنه يجب أن تكون هناك تحقيقات فورية وشفافة ونزيهة في جميع عمليات القتل والانتهاكات الأخرى، وتجب محاسبة المسؤولين عنها بما يتماشى مع قواعد ومعايير القانون الدولي، مضيفا أنه يجب محاسبة الجماعات التي تروع المدنيين.

وقال آدم عبد المولى المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية في سوريا: «أسفرت الأعمال العدائية المتصاعدة في محافظات طرطوس واللاذقية وحمص وحماة عن سقوط ضحايا مدنيين، وحركة نزوح، إضافةً إلى أضرار في البنية التحتية المدنية، في وقت ما زال فيه الوصول إلى المناطق المتضررة مقيدًا بشدة».

وحثّ جميع الأطراف على «وقف الأعمال العدائية فورًا، وحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية وعمليات الإغاثة، وذلك وفقًا للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان». وأكّد على ضرورة ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل فوري وآمن ودون عوائق إلى المحتاجين.

ختاماً

وفق الحزبين «التقدمي، الوحدة»: «باتت قضية السّلم الأهلي تتبوأ صدارة الأولويات، وضرورة وقف العنف والأعمال العدائية والهجمات من أين أتت وأينما كانت في عموم المناطق السورية واجباً ملحاً لا بديل له، وبدا واضحاً أنّ انتهاج الخيار الأمني - العسكري من جانب سلطات الدولة في حلّ قضايا الداخل السوري، أمرٌ عبثي له مخاطر جمّة، كما أثبتته التجربة. وإنّ اللجوء إلى حمل السّلاح في وجه قوى الأمن العام الداخلي وإعاقة مهامها الرسمية، يشكل خطيئة لها تبعاتها وعواقبها القانونية».

وقف إطلاق النار دون إعلان رسمي بين «قسد» و«تركيا وميليشياتها»، بعد ارتكاب جرائم بحق المدنيين

بدءًا من الأسبوع الأخير لشهر آذار الماضي، توقف عملياً إطلاق النار بين الجيش التركي والميليشيات السورية الموالية له من جهة، وقوات سوريا الديمقراطية (قسد) من جهة أخرى، وتوقفت العمليات القتالية - آخرها في 2025/3/25م- التي اندلعت بين الطرفين بداية الأسبوع الثاني من شهر كانون الأول 2024م، في مدينة منبج وريفها الشرقي، خاصةً على أطرف سدّ تشرين وجسر قره قوزاق، مع قصف مدينة كوباني وريفها من قبل الطيران التركي الحربي والمسيّر؛ تسببت الهجمات التركية باستشهاد العشرات وجرح أضعافهم من المدنيين في سدّ تشرين ومنطقة كوباني وبوقوع أضرار مادية كبيرة.

في قرية «جراف»

التابعة لناحية صرّين بريف كوباني الجنوبي، بتاريخ 2025/3/10م، استشهد الطفل «**فواز مصطفى إبراهيم** /13/ عاماً»، وأصيب الطفلان الشقيقان «**عبد النافع** /9/ أعوام و **عبد الرحيم** /13/ عاماً **ابني محمد مستو**» بجراح، نتيجة قصف طائرة مسيّرة تركية للقرية.

قرية «الكرك»

ليلة 2025/3/17م، ارتكب الجيش التركي وميليشياته مجزرة بحق عائلة من أهالي قرية «كرك» الكردية، كانت تسكن في مزرعة بين قريتي «قومجي» و «برخ بوطان» بريف كوباني الجنوبي، راح ضحيتها عشرة شهداء مدنيين وجريح من أسرة واحدة؛ الشهداء هم: الزوجان **عثمان بركل عبدو و غزالة أوصمان عبدو**، وأطفالهما «**آهين، دجلة، دلوفان، ياسر، عزيزة، صالحة، آفيستا**» وأكبرهم سناً الشابة «**رونيدا** /18/ عاماً»، والطفلة الجريحة «**نارين**» الناجية الوحيدة من العائلة.

هذا، ونددت تسعة أحزاب سياسية متواجدة في كوباني هذه الجريمة، وطالبت الأسرة الدولية وخاصة التحالف الدولي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذ إجراءات حاسمة للحدّ من مواصلة تركيا لجرائمها التي تهدد السّلم والأمن والاستقرار في المنطقة بشكل عام، ودعت الإدارة الجديدة في دمشق لتحمل مسؤولياتها التاريخية.

كما خرجت مظاهرة كبيرة في مدينة كوباني تنديداً بالمجزرة، علاوةً على مشاركة الآلاف في تشييع جثامين الشهداء، معبرين عن استنكارهم لهذا العمل الوحشي.

وكذلك مجلس سوريا الديمقراطية أدان الجريمة في بيان رسمي، وأكد على أنّ هذا العدوان استمرارٌ للسياسات التركية الهادفة إلى تقويض الأمن وضرب مقوّمات العيش المشترك، في انتهاك صارخ للقوانين الدولية.

سدّ تشرين

افتتح عام 1999م، ويعدّ مشروعاً كهرمائياً استراتيجياً، يبعد عن مدينة حلب بـ/115/ كم وعن الحدود التركية بـ/80/ كم، حجم تخزين بحيرة السدّ حوالي 1.9 مليار م3، والهدف الأساسي منه انتاج الطاقة الكهربائية باستطاعة إجمالية /630/ ميغا واط، تعرّض لبعض الأضرار والأعطال تمّ إصلاحها بعد إدخال فريق حكومي وبالتعاون مع كوادر الإدارة الذاتية، إثر وقف إطلاق النار، ومن المتوقع أن يدخل الخدمة ويحسّن من وضع الكهرباء في المنطقة ومدينة حلب.

هذا، وفي 2025/4/12م، دخلت قوات مشتركة من وزارة الدفاع السورية و«قسد» والتحالف الدولي وبتغطية جوية من مروحيات الأخير، إلى السدّ ومحيطه، لأجل تأمينه أمنياً وعسكرياً، وتوفير الحماية والإدارة المستدامة للسدّ، وذلك في إطار الاتفاق الموقّع بين الرئيس أحمد الشرع والجنرال مظلوم عبدي.

وفي يوم الجمعة 18 نيسان 2025م، وصل القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي برفقة قياديين آخرين، إلى جانب عضوة القيادة العامة في وحدات حماية المرأة روهلات عفرين، مع وفد من التحالف الدولي، إلى سدّ تشرين، وعقدوا اجتماعاً مع المحتجين المعتصمين في سدّ تشرين، المشاركين في الفعالية المستمرة منذ 8 كانون الثاني الماضي، ضد هجمات الاحتلال التركي وميليشياته ودفاعاً عن السدّ، حيث حياهم عبدي و روهلات وأشادوا بصمودهم، وأعلن عبدي التوصل إلى وقفٍ لإطلاق النار. وفي 5 أيار 2025م، أعلنت «الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا» في بيان رسمي، إنهاء اعتصام سدّ تشرين، وقالت: «إن هذه المقاومة التي استمرت لأكثر من مئة يوم بصمود وتفانٍ، نجحت في حماية ارضها ومكتسباتها»، وعبّرت عن فخرها واعتزازها بشهداء السدّ الذين قدموا أرواحهم فداءً للحرية، وتمنّت الشفاء للجرحى والمصابين.

يوم الصحافة الكردية ..... (تتمة ص 1)

بمداخلاتهم وملاحظاتهم القيّمة.

هذا، وضمن فعاليات الندوة تمّ منح جائزة الشهيد كمال حنان لتشجيع الكتابة باللغة الكردية والتي تأسست سنة 2015م، هذا العام، إلى الكاتب محفوظ ملا سليمان المعروف باسم محفوظ رشيد الذي عبّر عن امتنانه لهذا التكريم.

«رشيد» من مواليد قرية رجابيه- الجزيرة عام 1962م، مهندس ميكانيك، ومنذ صغره مولع بلغته الكردية، حيث كتب بها المقالات والنثر والشعر والقصص والمسرحيات، وله كتب بالكردية مطبوعة وأخرى غير مطبوعة بعد.

في مدينة الحسكة

بتاريخ 22 نيسان، قامت منظمتي سري كانيه والحسكة لحزب الوحدة (يكيتي) بعقد ندوة حوارية حول واقع الإعلام الكردي؛

أُلقيت فيها كلمة ترحيبية باسميهما، وتحدثت عن إصدارات «الوحدة، نوروز، الحوار، برس».

وقد شارك في الندوة الصحفي هيبار عثمان (المدير التنفيذي لشبكة الصحفيين الكُرد السوريين، ومراسل قناة الحرّة الأميركية)، والإعلامية والناشطة المدنية شيرين إبراهيم، في حين أدار الصحفي عبد الحليم سليمان الندوة التي جاءت بعنوان «الصحافة الكردية في ظل التطورات المعاصرة (الأحداث والتكنولوجيا)»، من خلال محورين رئيسيين «1- تأثير الأحداث خلال السنوات الماضية في دور الصحافة الكردية خصوصاً في سوريا، 2- العمل المؤسساتي والصحافة الكردية». وأغنى الحضور الندوة بالأسئلة والمداخلات.

في الرقة

يوم الجمعة 2025/4/25م، على ضفاف

نهر الفرات، في أحضان قلعة جعبر، أقامت منظمة الرقة لحزب الوحدة (يكيتي) احتفالاً جماهيرياً، بمراسم لائقة؛ أُلقيت فيه كلمة باسم المنظمة، رحّبت بالحضور وركّزت على أهمية الإعلام والصحافة في حياة الشعوب والمجتمعات.

وشارك في الاحتفال عدد من الفنانين بأغانيهم، وقدّمت «كوما بهار» سلسلة من الدبكات الفولكلورية ومسرحيتين. كما شارك الجمهور بالدبكات الشعبية.

في هولير

أقامت منظمة إقليم كردستان لحزب الوحدة (يكيتي) المناسبة، في 2025/4/25م، بأحضان الطبيعة، منطقة كوي - موقع «حوجران»، حيث ألقيت عدة كلمات عن الصحافة الكردية ودورها ومكانة مؤسسها،

وأجريت مسابقة ثقافية؛ وأغنى الحضور الحفل برقصاتهم الشعبية الجميلة.

في السليمانية

بإقليم كردستان 2025/4/25م، أحيت منظمة السليمانية لحزب الوحدة (يكيتي) المناسبة في أحضان الطبيعة قرب قرية «ولە زه رده»، حيث ألقيت كلمة باسمها وقصائد شعرية وتقرير عن يوم الصحافة الكردية، وأجريت مسابقة ثقافية مع رقصات فولكلورية.

إعلان دستوري مخيب للآمال، وتخوّف من استبداد جديد... انتقادات وملاحظات واسعة

جاء الإعلان الدستوري (53 مادة) الذي أصدره الرئيس أحمد الشرع في 13 آذار 2025م مخيباً للآمال، بعد طول معاناة السوريين وضخامة حجم وتنوّع تضحياتهم وخسائرهم خلال /14/ عاماً من انفجار أزمتهم... شكّل هذا التقييم موقفاً مشتركاً بين أوساط واسعة من المجتمعات المحلية السورية وقواها السياسية المختلفة ولدى المجتمع الدولي، بالإضافة إلى الكثير من الانتقادات والملاحظات التي أعلنتها أحزاب وقوى سياسية حول الإعلان، فيما يلي نستعرض بعضها:

حزبا «الوحدة» و «التقدمي»

الكرديان في سوريا، في تصريح مشترك بتاريخ 2025/3/14م، قالا: «جاء الإعلان الدستوري مشابهاً لدساتير حقبة البعث... مخيباً لآمال وتطلعات شرائح واسعة من السوريين، بسبب تجاهل الإعلان لحقيقة بسيطة، أنّ سوريا بلد متعدد القوميات والأديان والطوائف، وأنّ القفز على هذه الحقيقة أمر يثير الاستهجان... الإعلان الدستوري يركّز كلّ السلطات في يد رئيس الجمهورية، مما يثير مخاوف السوريين من التحوّل مجدّداً إلى الديكتاتورية».

وأضافا: «في الوقت الذي نبدي فيه تحفظنا ومخاوفنا حيال صدور هكذا إعلان دستوري للبلاد، نطالب بإعادة النظر بما يلبي تطلعات السوريين في إرساء أسس نظام ديمقراطي تعددي لامركزي لسوريا موحدة...».

مجلس سوريا الديمقراطية

أعلن رفضه التّام للإعلان الدستوري في بيان للرأي العام، بتاريخ 2025/3/14م، وأوضح قائلاً: «تعيد هذه المسودة إنتاج الاستبداد بصيغة جديدة، حيث تكرّس الحكم المركزي وتمنح السلطة التنفيذية صلاحيات مطلقة، بينما تقيّد العمل السياسي وتجمّد تشكيل الأحزاب، مما يعطل مسار التحول الديمقراطي، كما تتجاهل المسودة غياب آليات واضحة للعدالة الانتقالية، مما يزيد تعميق الأزمة الوطنية».

وأضاف: «نرفض بشدة أي محاولة لإعادة إنتاج الديكتاتورية تحت غطاء «المرحلة الانتقالية»، ونؤكد أنّ أي إعلان دستوري يجب أن يكون نتاج توافق وطني حقيقي، وليس مشروعًا مفروضًا من طرفٍ واحد».

ودعا إلى «إعادة صياغة الإعلان بما يضمن توزيع السلطة بشكل عادل، ويضمن حرية العمل السياسي، والاعتراف بحقوق جميع المكونات السورية، واعتماد نظام حكم لامركزي ديمقراطي، مع وضع آليات واضحة لتحقيق العدالة الانتقالية».

الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا

قالت في 2025/3/13م: «الإعلان الدستوري ضمّ بنوداً ونمطاً تقليدياً يتشابه مع المعايير والمقاييس المتبعة من قبل حكومة البعث... ويتنافى من جديد مع حقيقة سوريا وحالة التنوع الموجود فيها، كذلك تزوير فعلي لهوية سوريا الوطنية والمجتمعية، حيث يخلو هذا الاعلان من بصمة وروح أبناء سوريا ومكوناتها المختلفة...».

وأكّدت على أنّ هذا الإعلان «يعبر من جديد عن «العقلية الفردية» والتي تعدّ امتداداً للحالة السابقة التي تواجدت في سوريا وانتفض الشعب ضدها». و»هذا الإعلان لا يمثل تطلعات شعبنا ولا تدرك حقيقة هويته الأصيلة في سوريا وهو بمثابة شكل وإطار» يقوّض جهود تحقيق الديمقراطية الحقيقية في سوريا» وبنوده البعيدة عن سوريا وآمال شعبها».

الحزب الدستوري السوري (حدس)

قال في بيان له بتاريخ 2025/3/13م: «تضمن الإعلان مواداً دستورية، ليست من اختصاص المرحلة الانتقالية، وفي مقدمتها تحديد دين رئيس الدولة، وتحديد «الفقه الإسلامي» المصدر الرئيس للتشريع، وحدد هوية الدولة بأنها «عربية»، وكذلك لم يقرّ بالتنوع القومي الموجود في البلاد من كُرد وآشور وتركمان وغيرهم من القوميات، وحدّد اللغة العربية بأنها اللغة الرسمية للبلاد».

وأكّد الحزب على أنّ تبني فصل السلطات جاء شكلياً، وأنّ الرئيس الانتقالي بموجب الإعلان وضع يده بشكل كامل على التشريع، بامتلاكه أولاً حق التعيين، وثانياً بتحديد نسبة الثلث في المجلس التشريعي، وفيما يخصّ السلطة القضائية، فقد مُنح الرئيس الانتقالي حقّ تعيين أعضاء اللجنة الدستورية العليا، وهي أعلى سلطة قضائية في البلاد، ما يعني أن القضاء أيضاً بيد رئيس الجمهورية... أما البنود المتعلقة بالحريات، ففيها تناقضات كثيرة، أولها أن الفقه الإسلامي سيكون محدداً لهذه الحريات؛ وفي هذا الإعلان انتقاصٌ من تضحيات السوريين المستمرة ضد الاستبداد.

ودعا الحزب «السوريين المؤمنين بالدولة المدنية الديمقراطية»، لرفض هذا الإعلان، والتعبير عنه سلمياً.

حزب الإرادة الشعبية

قال بأنّ لجنة معينة من الرئيس أنتج الإعلان الدستوري، بالطريقة نفسها التي تم بها تعيين الحكومة المؤقتة واللجنة التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني؛ أي دون تحقيق تمثيل واسع وحقيقي على المستوى السياسي والاجتماعي العام في سورية. وأبدى ملاحظاته في بيان بتاريخ 2025/3/14م:

أولاً: تحديد الفترة الانتقالية بخمس سنوات، وترك البلاد كل هذه الفترة دون دستور دائم ينتج عن مؤتمر وطني عام حقيقي وواسع التمثيل، يكرّس المخاطر التي تعيشها الوحدة الوطنية للبلاد، ويرفع من مخاطر التدخل الخارجي بأشكاله المختلفة، ويعرقل ويصعّب رفع العقوبات. في حين أن صياغة الدستور على أساس مؤتمر وطني عام، يمكن أن تُنجز ضمن سنة واحدة على أكبر تقدير، بحيث تكلل نضالات الشعب السوري بإنفاذ حقه في تقرير مصيره بنفسه قولاً وفعلاً عبر انتخابات شفافة ونزيهة على كل المستويات.

ثانياً: تغيب عن الإعلان الدستوري بأكمله، من حيث الشكل ومن حيث الموضوع، الفكرة الأثمن والأكثر أساسية القائلة بحكم الشعب بالشعب ومن أجل الشعب، التي تشكل المضمون الحقيقي لفكرة الديمقراطية، والثمرة الحقيقية لنضالات السوريين الممتدة لعقود طويلة متتالية.

ثالثاً: مع أهمية مركزة السلطات ضمن مرحلة خطيرة كالتي نعيشها، إلا أن المركزة تصبح هشة وضعيفة بالمعنى العملي حين لا تقوم على التوافق العام بين السوريين، وحين تقوم على الاستئثار وحيازة السلطة التنفيذية، ومقام الرئاسة ضمناً، لصلاحيات تمتد للسيطرة على السلطات الثلاث بشكلٍ كامل، ضمن تكرارٍ للدستور السابق الذي يكرّس الهيمنة على مختلف السلطات.

بالمحصلة، جاء الإعلان مخيباً للآمال، على حدّ تعبير الحزب الذي أكّد على مهمة ملحّة، وهي «العمل السريع من أجل مؤتمر وطني عام يكون أداة الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه وفي تحصين وحدته الوطنية، وفي حكومة وحدة وطنية وازنة وواسعة التمثيل، تكون الأداة التنفيذية لتوحيد البلاد، وللوصول بها إلى برّ الأمان».

سام دلة

ويقول الأستاذ في القانون الدستوري سام دلة/من سوريا لوكالة فرانس برس إنّ الوثيقة «لا تؤسس لمرحلة سياسية جديدة» في البلاد؛ ويشرح «منح الإعلان الدستوري سلطات مطلقة لرئيس المرحلة الانتقالية في تكوين كافة السلطات، مع توقيع على بياض في اتخاذ القرارات» خلال المرحلة الانتقالية، التي تعادل «مدة حكم كاملة من دون الاستناد الى أي شرعية انتخابية»؛ ويكرّس الإعلان الدستوري «إقامة نظام رئاسي، لا يصلح لإدارة مرحلة انتقالية».

ويسأل دلة «إذا كان الرئيس هو من يختار أعضاء مجلس الشعب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.. ويعين الوزراء ويقيلهم، ويعين أعضاء المحكمة الدستورية لوحده، من دون ضمان استقلاليتها بتعدد مصادر تسميتها، فماذا ترك من مبدأ الفصل بين السلطات؟».

ويستنتج «كل ما يتعلق بالتوازن بين السلطات والفصل بينها غير موجود»، معربا عن اعتقاده بأن الإعلان الحالي «يعيد إنتاج النظام السابق مع سلطات أوسع بيد الرئيس (..) ولا يقدم أي ضمانات لانتقال ديموقراطي نحو مرحلة جديدة». ويضيف «إنه إعلان دستوري مفصّل على قياس الإدارة الجديدة».

حكمت الهجري

«الرئيس الروحي للمسلمين الموحدين الدروز»، أصدر بياناً في 2025/3/18م، أعلن فيه رفضه للإعلان الدستوري ، لأنه «في مضمونه إعلان ديكتاتوري»، وطالب بـ»عمل جاد وسليم عبر خطة واضحة لتنظيم إعلان دستوري سليم أصولاً وقانوناً يؤسس لنظام ديمقراطي تشاركي»، وقال: «ليتم إعادة صياغة إعلان دستوري يأخذ بالخصوصية التاريخية والثقافية لكامل البلاد واحترام حقوق الإنسان، وضمان المشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرار بدولة ديمقراطية موحدة، تقوم على مبدأ فصل السلطات واستقلاليتها، وصلاحيات محلية إدارية أوسع للمحافظات السورية. والحدّ من الصلاحيات الاستثنائية لمنصب الرئاسة، وخلال مدة قصيرة لا مبرر لإطالتها، وبعدها يمكن لنا الخروج من الفوضى وتحقيق الاستقرار. ولن ننفذ أي بند في أي دستور أو إعلان لا يتوافق مع إرادة الشعب وحقوقه».

جرمانا وصحنايا والسويداء... تحريض طائفي، انتهاكات وجرائم

مساء 28 نيسان 2025م، شهدت بعض الجامعات والمدن السورية تجمعات تطلق شعارات طائفية وتحريضية ضد الدروز في سوريا، على خلفية تداول تسجيل صوتي مفبرك مسيئ للنبي محمد (ص) على وسائل التواصل الاجتماعي، نسب إلى أحد شيوخ الطائفة الدرزية، فبدأت حشود المسلّحين المنفلتين بالهجوم على مدينة جرمانا بريف دمشق الجنوبي، التي تسكنها أغلبية درزية، ووقعت اشتباكات بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة بين الجانبين، أدت إلى وقوع أضرار كبيرة وعشرات القتلى والجرحى، وامتدت في مساء 2025/4/29م إلى مدينة أشرفية صحنايا بريف دمشق الجنوب غربي، ليطال الهجوم الأحياء السكنية وتحتدم الاشتباكات وتقع المزيد من الأضرار البشرية والمادية، وكذلك وقعت اشتباكات على طريق دمشق السويداء، وفي اليوم التالي وصلت إلى بعض قرى محافظة السويداء (الثعلة، الدور، كناكر، الصورة، حران)، ليتم الاعتداء على المدنيين ومنازلهم وعلى مزارات دينية، وأُرتكبت جرائم حرب وعمليات تصفية، وسط احتقان طائفي مقيت، وحصار مدن جرمانا وصحنايا والسويداء وقراها، حيث سيطرت الجماعات المسلّحة المهاجمة على جرمانا وصحنايا، وتدخل جهاز الأمن العام مدعومةً من وحدات لوزارة الدفاع لضبط الأوضاع وإخراج المجموعات المنفلتة دون إلقاء القبض على أي عنصر منها، سوى اعتقال بعض رجال المدينتين. ويشار إلى أنّ الجماعات المسلّحة كانت تبث وتنشر مقاطع فيديو وصور متتالية عن هجماتها، مترافقة بأصوات معادية وحقد وكراهية ضد الدروز.

فيما قالت وزارة الداخلية لدى حكومة دمشق، في تصريحٍ لها بتاريخ 2025/4/29م، إنّ الشخص الذي وجهت إليه أصابع الاتهام لم تثبت نسبة الصوتية المتداولة إليه، وشددت على أهمية الالتزام بالنظام العام، وأنها ستقوم بدورها الكامل في حماية المقدسات ومحاسبة المسيئين إليها، محذرةً من أن أي تجاوز للقانون سيقابل بإجراءات صارمة لضمان حفظ الأمن والاستقرار، دون أن تشير الوزارة صراحةً إلى مخاطر الشعارات الطائفية المسيئة للغير وضرورة وقفها تحت طائلة المسؤولية وإلى وقف العنف ضد الدروز.

كما شهدت بعض الجامعات حالات اعتداء على طلاب من أبناء الطائفة الدرزية، مما اضطّر معظمهم إلى ترك جامعاتهم والتوجه إلى أهاليهم، لا سيّما إجلاء مئات الطلاب الجامعيين من جرمانا ونقلهم إلى السويداء بالحافلات تحت حماية مشددة.

وقد صدر بيان عن «الهيئة الروحية لطائفة المسلمين الموحدين الدروز في جرمانا»، يوم 2025/4/29م، استنكرت فيه الإساءة إلى النبي محمد، وأكّدت على أنّ ما تمَّ تلفيقه من مقطع صوتي بهذا الخصوص مشروعَ فتنةٍ وزرعاً للانقسام بين أبناء الوطن الواحد، ودانت «الهجوم المسلّح غير المبرر على مدينة جرمانا، الذي استُخدمت فيه مختلف أنواع الأسلحة، واستهدف المدنيين الأبرياء، وروّع السكان الآمنين بغير وجه حق». وطالبت الدولة بالتحرك فوراً لوقف الاعتداء وضمان عدم تكراره، ودعت الجهات الرسمية إلى الخروج للرأي العام، وتوضيح ملابسات ما جرى، وكشف الحقائق كاملةً، وإيقاف حملات التحريض والتخوين، وختمت قائلةً: «إننا نحمِّل السلطات المسؤولية الكاملة عما حدث، وعن أي تطورات لاحقة أو تفاقمٍ للأزمة».

وبعد أيام من الاشتباكات التي أودت بحياة أكثر من /120/ شخصاً حسب وسائل إعلام محلية، وتدخل الوسطاء، أبرزهم الشخصية السياسية اللبنانية المعروفة

وليد جنبلاط، وإجراء مفاوضات مباشرة بين مسؤولي الدولة من جهة، وشيوخ وأمراء وشخصيات درزية، توقفت الاشتباكات وتم الاتفاق على فتح الطرقات وحفظ الأمن في مدينتي جرمانا وأشرفية صحنايا من قبل وزارتي الداخلية والدفاع الحكومية وضمان إعادة الحقوق وجبر الضرر لذوي الشبان الذين ارتقوا خلال الأحداث والتعهد بمحاسبة المتورطين وتقديمهم للقضاء أصولاً.

وفي 2025/5/3م، أعلنت الرئاسة الروحية للمسلمين الموحدين الدروز في صفحتها الفيس بوك، أنها «تؤكد على مخرجات الاجتماع الذي عُقد قبل يومين، بحضور سماحة الشيخ حكمت الهجري، الرئيس الروحي لطائفة المسلمين الموحّدين، وسماحة شيخي العقل الشيخ يوسف جربوع والشيخ حمود الحناوي، والأمير حسن الأطرش، والأمير يحيى عامر، والسيد عاطف هنيدي، والسيد وسيم عز الدين، وممثلين عن الفصائل العسكرية».

وتم التأكيد على البنود التالية:

1. تفعيل قوى الأمن الداخلي (الشرطة) من أفراد سلك الأمن الداخلي سابقاً، وتفعيل الضابطة العدلية من كوادر أبناء محافظة السويداء حصراً، وبشكل فوري.
2. رفع الحصار عن مناطق السويداء، جرمانا، صحنايا، وأشرفية صحنايا، وإعادة الحياة إلى طبيعتها فوراً.
3. تأمين طريق دمشق - السويداء وضمان سلامته وأمنه، تحت مسؤولية السلطة، وبشكل فوري.
4. وقف إطلاق النار في جميع المناطق.
5. يُعتبر أي إعلان يخالف هذه البنود أو يتجاوزها، إعلاناً أحادي الجانب.

هذا، وقد عاد الهدوء إلى تلك المناطق، ولكن هناك تساؤلات مشروعة، لماذا هذا التجييش والشحن الطائفي الغير مبرر؟. متى تنحل فعلياً الميليشيات التي تدعي ولائها للإدارة الجديدة، ويتشكل جهاز أمن داخلي وجيش حقيقي يلبسان رداء الدولة ويعملان وفق القانون لحماية الوطن والشعب بكافة مكوناته؟. متى يتم محاسبة أولئك المسلحين والجماعات التي ارتكبت ولا تزال جرائم حرب وأخرى ضد الإنسانية، رغم أنهم معروفون بالصوت والصورة؟. هل جهاز الأمن العام ووحدات الجيش الجديد، فرادى أم جماعات، متورطة في تلك الجرائم؟. متى تمنح الحكومة الثقة بها للجماهير وتكون حيادية في التعامل مع كافة المواطنين؟... الخ.

الذكرى /٢١/ لانتفاضة قامشلي

في بيان مشترك إلى الرأي العام، بتاريخ 2025/3/11م، دعا حزبا «الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا، الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا» إلى إحياء الذكرى /21/ لأحداث- انتفاضة قامشلي وإيقاد الشموع مساء 11 آذار والوقوف دقيقة صمت على أرواح الشهداء في ظهيرة اليوم التالي، وقالا: «اليوم، ونحن نحيي هذه المناسبة بغياب الطغمة الحاكمة التي حكمت سوريا بالحديد والنار لأكثر من ستة عقود، فقد سقط نظام آل الأسد ومعهم حزب البعث الذي يعد مسؤولاً عن كلّ ما حلّ بسوريا من الخراب والدمار والفوضى وتراجع الدور الحضاري لسوريا في المنطقة والعالم». وطالبا بتقديم مدبري تلك الفتنة إلى المحاكم كي ينالوا جزاءهم العادل على ما اقترفت أياديهم الآثمة من جرائم ضد أبناء الشعب الكردي المسالم.

هذا، وقد قامت منظمات الحزبين في مدن «أربيل، الحسكة، قامشلي، كركي لكي» وغيرها، بحضور حشود من رفاقها ومؤيديها، بإحياء المناسبة بشكلٍ مشترك؛ وكذلك في مدينة أربيل بالاشتراك مع منظمة حركة آزادي كردستاني- سوريا.

محكمة «روجآفا» في بروكسل تتهم كبار المسؤولين الأتراك بارتكاب جرائم «العدوان، ضد الإنسانية، الحرب» وانتهاكات حقوق الإنسان

بحضور محامين وسياسيين كُـرد ومدافعين عن حقوق الإنسان، وإلهام أحمد الرئيسة المشتركة لدائرة العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، يوم 26 آذار 2025م، في مبنى البرلمان بساحة لوكسمبورغ - بروكسل/ بلجيكا، أعلن جاني توجنوني أحد أعضاء وفد محكمة الشعوب الدائمة (PPT)، في بيان صحفي، قرارها المكوّن من 80 صفحة للرأي العام بشكل موجز، الصادر عن «محكمة روج آفا» التي عقدت في دورتها الـ/54/ يومي 5 - 6 شباط الماضي بشأن مسؤولية كبار المسؤولين الأتراك عن جرائم العدوان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في «روج آفا، شمال شرق سوريا»، من عام 2018 حتى الآن.

الجهات المتهمة

وجهت المحكمة اتهامات مباشرة ضد كبار المسؤولين الأتراك، وهم:

• رجب طيب أردوغان - رئيس الجمهورية التركية

• خلوصي أكار - وزير الدفاع السابق

• هاكان فيدان - رئيس الاستخبارات السابق ووزير الخارجية الحالي

• يشار غولر - رئيس الأركان السابق ووزير الدفاع الحالي

• أوميت دوندار - جنرال في الجيش التركي

الجرائم المزعومة

تضمنت لائحة الاتهام مجموعة من الجرائم الدولية التي نُسبت إلى الحكومة التركية والقوات العسكرية التابعة لها، وتشمل:

1. جريمة العدوان:

• شن عمليات عسكرية غير قانونية داخل الأراضي السورية بين عامي 2018 و2024 دون موافقة الحكومة السورية أو الإدارة الذاتية في روجآفا.

• إنشاء مناطق احتلال عسكري في عفرين، تل أبيض، ورأس العين.

2. الجرائم ضد الإنسانية:

• التطهير العرقي من خلال التهجير القسري للسكان الكرد واستبدالهم بعائلات سورية عربية من مناطق أخرى، في عملية هندسة ديمغرافية ممنهجة.

• القتل المستهدف للمدنيين من خلال عمليات القصف العشوائي وعمليات الإعدام الميداني.

• الاعتقالات التعسفية والاخفاء القسري بحق المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال.

3. جرائم الحرب:

• القصف العشوائي على المدن والمناطق السكنية، مما أدى إلى مقتل وإصابة آلاف المدنيين.

• تدمير البنية التحتية، بما في ذلك المستشفيات، المدارس، محطات الكهرباء، ومصادر المياه.

• استخدام أسلحة محظورة دوليًا، بما في ذلك الفوسفور الأبيض خلال الهجوم على رأس العين في أكتوبر 2019.

• استهداف النساء بشكل خاص، سواء عبر عمليات القتل الممنهج أو عبر عمليات العنف الجنسي.

• استهداف الصحفيين والنشطاء لمنع توثيق الجرائم والانتهاكات.

4. انتهاكات حقوق الإنسان:

• التعذيب الممنهج في السجون والمعتقلات التي تديرها القوات التركية والميليشيات التابعة لها.

• حرمان السكّان من المياه والطاقة عبر قصف محطات الكهرباء والمياه، مما أدى إلى أزمات إنسانية واسعة.

• قمع حرية التعبير من خلال اغتيال الصحفيين والناشطين الحقوقيين الذين يغطون الأحداث في روجآفا.

الأدلة المقدمة

خلال الجلسة، قدم فريق الادعاء أدلة موثقة، تضمنت:

• تقارير منظمات حقوق الإنسان الدولية، مثل هيومن رايتس ووتش والعفو الدولية.

• شهادات مباشرة من الضحايا والناجين من القصف والاعتقالات العشوائية.

• صور وفيديوهات توثق عمليات القصف والهجمات التركية على المدنيين.

• تقارير طبية تثبت استخدام الفوسفور الأبيض في الهجمات.

الموقف التركي

تم إرسال إخطار رسمي إلى الحكومة التركية بشأن القضية وحقها في تقديم دفاعها أمام المحكمة، ولكن لم ترد تركيا على الدعوة ولم ترسل أي ممثل للدفاع عن موقفها.

التحليل القانوني

استندت المحكمة في تحليلها القانوني إلى القوانين والمعاهدات الدولية، بما في ذلك:

• ميثاق الأمم المتحدة (المادة 2 - حظر استخدام القوة ضد الدول الأخرى).

• اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية (حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة).

• اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية ومعاقبة مرتكبيها (1948).

• نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (الذي يعرّف الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب).

نتائج المحكمة

بعد دراسة الأدلة والتحليل القانوني، أكدت المحكمة أن تركيا وقادتها العسكريين مسؤولون عن ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في روجآفا. وأكد الحكم على النقاط التالية:

1 ـ إن العمليات العسكرية التركية في شمال سوريا غير قانونية وتشكل جريمة عدوان وفقًا للقانون الدولي.

2 ـ إن تركيا قامت بعمليات تطهير عرقي منهجية، من خلال التهجير القسري للسكان الكرد وإحلال سكان جدد من مناطق أخرى.

3 ـ إن القصف العشوائي واستهداف المدنيين يشكلان جرائم حرب، تستوجب المساءلة والمحاسبة الدولية.

4 ـ إن الحكومة التركية استخدمت الفوسفور الأبيض، وهو محظور دولياً، مما يرقى إلى جريمة حرب.

5 ـ إن القوات التركية ارتكبت أعمال تعذيب واعتقالات تعسفية وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، لا سيما ضد النساء والصحفيين والنشطاء.

التوصيات

وبناءً على الأدلة المقدمة، تم تقديم توصيات إلى حكومة تركيا، وحكومة سوريا، والأمم المتحدة، والمجلس الأوروبي، ومجلس أوروبا والدول الأعضاء، والمجتمع الدولي.

ـ وتضمنت التوصيات الرئيسية للحكومة التركية: إنهاء احتلالها لعفرين وتمويل الجماعات المسلحة التي تعمل تحت سيطرتها، وضمان حلها، ووقف جميع الهجمات ضد روج آفا واحترام وحدة أراضي سوريا، والسماح بإجراء تحقيقات مستقلة من قبل الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان في الجرائم الدولية المبلغ عنها المرتكبة ضد شعب روج آفا، والسماح بالوصول إلى مراكز الاحتجاز والسجون في المناطق المحتلة.

ـ وتضمنت التوصيات الموجهة إلى الحكومة السورية: الاعتراف بحق تقرير المصير الذي تمارسه الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا، واستقلالية الإدارة، واحترام الترتيبات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والمساواة العرقية والدينية في التمثيل في إدارة المنطقة، ووقف التوغلات التركية في الأراضي السورية، وإذا استمرت، تقديم شكوى إلى محكمة العدل الدولية، والسعي إلى اتخاذ تدابير مؤقتة ملزمة لتركيا.

ـ ركزت التوصيات الموجهة إلى الأمم المتحدة على إجراءات محددة يتخذها مجلس الأمن، ولجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والأمين العام للأمم المتحدة.

ـ ركزت التوصيات الموجهة إلى المجلس الأوروبي ومجلس أوروبا والدول الأعضاء على بدء إجراءات ضد تركيا من خلال مفوض حقوق الإنسان التابع لمجلس أوروبا، والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والمحاكم الوطنية، والمدعين العامين في الدول الأوروبية، مع إدانة لجنة جرائم الحرب التي ترتكبها تركيا ضد شعب روج آفا علنًا. وأخيرًا، يؤكد الحكم، موجهًا إلى المجتمع الدولي، على أهمية ضمان "الظروف الملائمة لتطوير جهود منسقة من أجل".

ـ الاعتراف بالإدارة الذاتية في سياق عملية سلام ضرورية للشعب الكردي في المنطقة.

في ختام الحكم، أوصت المحكمة الدائمة للشعوب باتخاذ الإجراءات التالية:

1. إحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية (ICC) للنظر في إصدار مذكرات توقيف دولية بحق المسؤولين الأتراك المتورطين في الجرائم الموثقة.

2. فرض عقوبات دولية على تركيا، بما في ذلك حظر بيع الأسلحة التي تُستخدم في العمليات العسكرية في سوريا.

3 ـ إرسال لجنة تحقيق دولية إلى شمال سوريا لتوثيق المزيد من الأدلة حول الانتهاكات المستمرة. **(التتمة ص 8)**

عفرين تحت الاحتلال: أنشطة تركية سيادية، /٣٣٦/ ضحايا شهداء ومغدورين مدنيين، الاعتداء على مدنيين، واعتقالات وسرقات وإتاوات وقطع الغابات والأشجار

تأكيداً على استمرار تركيا في احتلال منطقة عفرين، لاتزال العشرات من قواعدها العسكرية ومقرّاتها الأمنية ومؤسساتها الخدمية والإدارية ومدارسها ومراكزها الدينية والثقافية فاعلة، وتمارس أنشطتها، وكذلك المجالس المحلية التي عينتها منذ عام 2018م قائمة؛ كما أنّ الاستخبارات التركية برفقة ميليشيا «الشرطة المدنية» تقيم حواجز أمنية (مفرق قرية كوكان مثالاً) وتستجوب وتعتقل بعض الكُرد العائدين إلى منطقتهم، علاوةً على وجود مقرّات أمنية وعسكرية ومكاتب اقتصادية وحواجز لميليشيات ما سمي بـ»الجيش الوطني السوري»؛ هذا، وقد وثّق المكتب الإعلامي – عفرين لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا قسماً من الانتهاكات والجرائم المرتكبة بحق المنطقة وأهاليها ما بين 3/1- 2025/4/26م في ستة تقارير منشورة، نلخصها فيما يلي:

= أنشطة تركية سيادية:

- حضور **نائبي والي هاتاي ومفتي ولاية هاتاي التركية** افتتاح مسجد في مدينة عفرين، بتاريخ 2025/4/21م.

- احتفال بـ»عيد السيادة الوطنية وعيد الطفل» المعتمدين في تركيا بتاريخ 23 نيسان كلّ عام، أقامه معهد «**يونس أمره**» ضمن مباني المدرسة الصناعية بمدينة عفرين، برفع العشرات من العلم التركي.

= ضحايا شهداء ومغدورين مدنيين:

في تقرير خاص /319/ نشره المكتب الإعلامي بتاريخ 2025/3/18م، **تمّ توثيق أسماء وصور ووقائع /336/ ضحايا شهداء ومغدورين مدنيين، بينهم /66/ طفلاً و /54/ امرأة**، فقدوا حياتهم خلال سبعة أعوام من الاحتلال التركي (18 آذار 2018 – 18 آذار 2025)، قُتلوا أو توفوا في ظروف مختلفة (تحت التعذيب، بالقتل المباشر، بالإعدام، بالتفجيرات وانفجار الألغام الأرضية، أثناء العبور إلى تركيا، أو بقصف مناطق نزوح مُهجَّري عفرين «قرى وبلدات الشهباء وشيروا- شمال حلب» وانفجار ألغامٍ أرضية فيها، أو نتيجة تبادل إطلاق النار بين الجيش التركي وميليشياته من جهة والجيش السوري وحلفائه من جهة أخرى على طرفي خط التماس في جبل ليلون)، أو أثناء النزوح من ريف حلب الشمالي أو في خطوط التماس بين «هيئة تحرير الشّام» و «الإدارة الذاتية في حيي الشيخ مقصود والأشرفية» بمدينة حلب أو بانفجار ألغام أرضية.

= الاعتداء على مدنيين كُرد:

وثّق المكتب الإعلامي حالات اعتداء على /17/ مدنياً كردياً في المنطقة بشكلٍ إفرادي، إما بالتعذيب أثناء الاعتقال العشوائي أو أثناء سرقة بيوت ومقتنيات المعتدى عليهم أو بشكلٍ كيفي حاقد أو أثناء الاحتفاء بعيد نوروز، من قبل مسلّحين أو مستقدمين مدنيين، وباستخدام أدوات حادة وبإطلاق الرصاص في الهواء أحياناً، ودون إجراء تحقيقات من قبل السلطات الأمنية في معظم الحالات.

= اعتقالات تعسفية:

ست حالات اعتقال تعسفي بحق مواطنين كُرد، تمّ توثيقها بالأسماء، جرت من قبل الاستخبارات التركية برفقة ميليشيا «الشرطة المدنية».

= ضريح «الشهيد كمال حنان»:

مساء 2025/4/10م، قام مسلّحون بسرقة السياج المعدني لضريح **الشهيد كمال حنان** الذي يعدّ رمزاً من رموز عفرين، في مقبرة قرية «تلف» جنوب غرب مدينة عفرين، والذي تعرّض للتخريب المتعمّد بُعيد اجتياح ميليشيات «فرقة الحمزات» للقرية في آذار 2018م.

= السرقات:

تم توثيق /25/ حالة سرقة وقعت على أيدي مسلّحين ومستقدمين مدنيين، من بارودة صيد، وأشياء وأدوات ونوافذ وأبواب منزلية، وزيت الزيتون، ومعدات مسجد وتجهيزات مجالس عزاء، وهواتف جوّالة، ومبالغ مالية، ورواتب /17/ عامل ورشة، وإكساء منازل، ودراجات نارية وسيارات، وتجهيزات شبكات النت، وأغنام، وغيرها.

= قطع أشجار الزيتون:

علاوةً على استمرار قطع ما بقي من غابات حراجية في بلدة «قطمة» – شرّا/شرّان وبعض قرى جنديرس، بتاريخ 2025/3/22م، قام مسلّحون من المستقدمين بقطع ما يقارب /55/ شجرة زيتون في قرية «علكه»- شرّا/شرّان بشكل جزئي، وبعضها من الجذوع، وأكثر من /100/ شجرة زيتون بشكلٍ جزئي وبعضها بشكلٍ كامل في قرية «شوارغة»- روباريا/ناحية شرّا، ليلة 2025/4/19م.

= انتهاكات أخرى:

/12/ حالة متفرقة سجلها المكتب الإعلامي، مثل فرض إتاوات لقاء السماح بفلاحة أو تقليم حقول الزيتون ولقاء تسليم المنازل، من قبل ميليشيات «أحرار الشرقية» و»فيلق المجد» و»جيش النخبة».

ودعوات- مقاطع صوتية عبر الواتساب- من عناصر المكتب الاقتصادي لميليشيا «فرقة الحمزات» في ناحية راجو لدفع الإتاوات المفروضة على الأهالي وتجديد «عقود الضمان/وكالات إدارة أملاك الغائبين»، بلغة التهديد والوعيد، وكذلك إضرام النيران في سيارة أحد المواطنين.

ولاتزال «الشرقية» تستولي على عشرات المحلات في مركز بلدة راجو ويقبض أجورها الشهرية، ويبتز الطالبين باسترجاع منازلهم، ولا تزال ميليشيا «لواء الشمال» المتواجدة في ناحية راجو تستولي على عشرات حقول الزيتون، ولا تسلّمها لأصحابها رغم عودة قسم منهم إلى قراهم.

و»أحرار الشرقية» و «لواء الشمال» تصادران نصف كمية الحطب المستخرج من تقليم أشجار الزيتون في الحقول العائدة للمواطنين الغائبين والتي تدار من قبل وكلائهم.

ولا يزال متزعمو ميليشيا «الفرقة التاسعة» يستولون على محلات في بلدة راجو وقرية «ماسكا» المجاورة.

ولا تزال «الحمزات» تستولي على حوالي /50/ ألف شجرة زيتون في قرية «شرقيا» – بلبل وجوارها.

ومتزعمو ميليشيا «فرقة المعتصم» يرفضون تسليم منازل مستولى عليها لأصحابها في قرية «قيبار».

بالإضافة إلى الاعتداء على مواطنين كُرد وتهديدهم وتمزيق أعلام كردية أثناء الاحتفال بعيد نوروز، وضرب وابتزاز مواطن في راجو لأنه باع الأعلام.

= فوضى وفلتان:

قام جهاز الأمن العام باعتقال المدعو «المقدم إبراهيم الجاسم» رئيس «فرع الشرطة العسكرية في جنديرس» منذ عام 2018م، المنحدر من ريف سراقب- إدلب، وآخرين معه، بسبب افتضاح أمره وغلوه في الفساد، مثل تلقي رشاوى بعشرات آلاف الدولارات من مجموعات قطع الغابات، وآلاف أخرى لقاء الإفراج عن معتقلين، وقيامه بسرقة عدة سيارات عائدة لموقوفين وأخرى حكومية.

وقال المكتب الإعلامي: «هناك حاجة ملحّة حالياً لتولي جهاز الأمن العام العائد للسلطات السورية الجديدة كامل مهام الملف الأمني في عفرين، ونزع يد الميليشيات والاستخبارات التركية عنه، حتى تبدأ بوضع حدٍّ للسرقات والانتهاكات والاعتقالات على أساس الهوية، ولتتوفر بيئة آمنة نسبياً لعودة نازحي ومهجّري المنطقة».

محكمة روجآفا ..... (تتمة ص 7)

4 ـ ضمان حماية السكان الكرد في روجآفا، عبر فرض منطقة حظر طيران لمنع الهجمات الجوية التركية.

5 ـ محاسبة الميليشيات المسلحة المدعومة من تركيا والمتورطة في عمليات التهجير والقتل والتعذيب.

شيرين عبادي تتكلم

صرحت شيرين عبادي، الحائزة على جائزة نوبل للسلام، في كلمتها بعد النطق بالحكم النهائي: "إلى متى ستستمر هذه الجريمة؟ لماذا لا أحد يضع حدًا لها؟ دعونا لا ننسى أن هذه الجرائم لا تُرتكب ضد الأكراد في روج آفا (سوريا) فحسب، بل في تركيا وإيران والعراق أيضًا. آمل ألا يغض العالم الطرف عن وضع الأكراد، وأن يكون ناشطو حقوق الإنسان والصحفيون أكثر نشاطًا!

الخاتمة

أكدت المحكمة الدائمة للشعوب أن قضية روجآفا تمثل نموذجًا صارخًا لانتهاك القانون الدولي، ويجب على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان العدالة. ودعت المحكمة الحكومات والمنظمات الحقوقية إلى الضغط من أجل إنهاء الاحتلال التركي لمناطق شمال سوريا، وحماية السكان المتضررين من الانتهاكات الجسيمة التي ارتُكبت بحقهم.

يُذكر أنّ قرارات المحكمة ليست ملزمة قانونًا، إلا أنها ستساهم في توثيق الحقيقة، وزيادة الوعي بين الجمهور الدولي، وتشكيل العمليات القانونية المستقبلية.

نـوروز ٢٠٢٥م ... رمزية تاريخية ودعوات للسّلم والحرية والمساواة

بمناسبة حلول عيد نوروز 21 آذار، في رسالةٍ خاصة، تقدّم حزبا «الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا، الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا» بالتهنئة إلى أبناء الشعب الكردي في كافة أنحاء العالم، وأبناء الشعب السوري بكافة أطيافه ومكوناته، باعتبار نوروز «رمزٌ للحرّية، والتجدّد، والوحدة، وصرخةٌ ضد الظّلم والاستبداد»، وإنه «اليوم الذي نحيي فيه ذكرى كاوا الحداد وانتصار الحق على الباطل، ونستلهم منه القوة لمواصلة السّير نحو تحقيق العدل والمساواة، والتأكيد على هويتنا وثقافتنا القومية العريقة».

وأهاب الحزبان المواطنين على ضرورة الاحتفال بعيدهم بشكل حضاري يليق بقيم ومعاني نوروز، وهو ما جرى هذا العام في أجواءٍ من المحبة ودون حوادث مأساوية، حيث توجّه عموم الكُرد في مناطق تواجدهم إلى المراكز الاحتفالية وأحضان الطبيعة، من بينها:

في كوباني

منظمات أحزاب «الوحدة، التقدمي، آزادي كردستاني»، أقامت حفل جماهيري كبير، بموقع غابة كوباني، حضرته ثلة من الفنانين وفرقتي بهار وجكرخوين، ليدخلوا الفرحة والسرور إلى قلوب المحتفلين؛ كما ألقيت كلمة باسم الأحزاب الثلاثة من قبل مسلم شيخ حسن.

في الرقة

مساء 20 آذار، أقامت منظمة الرقة لحزب الوحدة (يكيتي) احتفالية في صالة البستان بالرقة، بحضور جماهيري غفير، وبمشاركة

فرقة بهار وكوكبة من الفنانين ووسائل إعلامية؛ وألقيت فيها كلمة باسم المنظمة وأخرى باسم مجلس سوريا الديمقراطية.

في قامشلي

احتفل حزبا «الوحدة، التقدمي» بإيقاد شعلة العيد، وقراءة رسالة نوروز، وإلقاء قصائد شعرية وفقرات فنية مميزة؛ كما زار

وفدٌ مشترك من الحزبين ضريح شهداء نوروز «سليمان آدي، المحمدون الثلاثة».

في كركي لكي

مساء 20 آذار، أوقد رفاق منظمتي حزبي «الوحدة، التقدمي» شعلة نوروز في مكتب الأخير، معبّرين عن فرحتهم بحلول العيد.

في هولير

أقامت منظمات إقليم كردستان لأحزاب «التقدمي، الوحدة، آزادي كردستاني في سوريا» احتفالية جماهيرية في قضاء بحركة؛ أحياها مجموعة من الفنانين، مع إلقاء قصائد شعرية، وكلمتين من محمود محمد ممثل

حزب «الوحدة» و أحمد سمو باسم الأحزاب الثلاثة، حيث حظيت الاحتفالية بتغطية إعلامية. ويذكر أنّ رفاق الأحزاب الثلاثة قد أوقدوا في ذات المكان مساء 20 آذار شعلة نوروز معاً.

في السليمانية

عصر 20 آذار، أوقد رفاق منظمتي حزبي «التقدمي، الوحدة» شعلة نوروز أمام مكتب «التقدمي»، وعبّر الحضور عن فرحتهم بالعيد بأداء رقصات فولكلورية، وألقيت كلمة من زهية آل رشي باسم الحزبين.

في أوروبا

بمدينة برلين الألمانية، 21 آذار، قام فرع حزب الوحدة (يكيتي) بتنظيم ورعاية حفل جماهيري في صالة Diamant، بحضور شخصيات سياسية وثقافية، وألقى فيه علي كمال كلمة باسم الحزب، وأحياه الفنان بانكين (حكمت جميل) وآخرين.

وفي مدينة Antwerpen البلجيكية، 23 آذار، أقامت منظمات أحزاب «التقدمي، الوحدة، الديموقراطي الكردستاني - إيران»، حفلاً فنياً ساهراً، حضره مئات العائلات الكردية. وألقيت فيه كلمات من الأحزاب الثلاثة، ثم قدّم فنانون كُرد أغاني جميلة ومعبّرة، تفاعل معها الحضور بالدبكات الكردية.

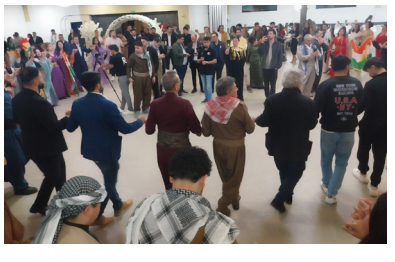

وفي أحضان الطبيعة على ضفاف نهر الراين بمدينة بون الألمانية، أقام فرع حزب الوحدة (يكيتي) احتفالاً مميزاً، بمشاركة فرقة زوزان الفولكلورية ونخبة من الفنانين، وألقى فيه صلاح علمداري كلمة باسم الحزب.

ومساء 20 آذار، في مدينة بريمن الألمانية، بدعوةٍ من منظمتي حزبي «التقدمي، الوحدة» وبحضور المئات من أبناء الجالية الكُردية والكُردستانية تمّ إيقاد شعلة نوروز، وفي اليوم التالي في صالة La Pela بالمدينة، أقيم حفل جماهيري بحضور شخصيات ثقافية وسياسية وممثلي أحزاب كردية وكردستانية وسريانية وسورية؛ قُرأت فيه رسالة نوروز، وقُدّمت فقرات غنائية من عدة فنانين، تخللتها دبكات فولكلورية من فرقة زوزان؛ ووردت برقيات تهنئة من أحزاب ومنظمات مدنية.

وفي هولندا 21 آذار، أقامت منظمة الحزب حفلاً غنى فيه عدد من الفنانين الكُرد، وبحضور أكثر من ألف شخص من أبناء الجالية الكردية.

وأيضاً منظمة الدانمارك للحزب أقامت حفلاً يوم 21 آذار، أحياه عدد من الفنانين مع فرقة آفا للرقص الشعبي، وبحضور ما يقارب الألف شخص الذين شاركوا برقصاتهم الجميلة.

وكذلك منظمة رومانيا للحزب أحيت عيد نوروز بحفل غنائي ودبكات شعبية، وسط أجواءٍ من الفرح والسعادة.

ندوة ولقاء في كوباني

- في 2025/3/19م، شارك وفدٌ من منظمة حزب الوحدة (يكيتي) في الملتقى الحواري الذي أقامه اتحاد المحامين والمثقفين في كوباني، بحضور شخصيات سياسية وثقافية واجتماعية، ومشاركة من الخارج عبر تطبيق زووم.

تضمنت محاور النقاش الحوار الوطني السوري والإعلان الدستوري ومبادرة زعيم حزب العمال الكردستاني السيد عبد الله اوجلان.

- وفي 2025/3/26م، زار الرئيس المشترك للمجلس التنفيذي لمقاطعة الفرات السيد فرحان حج عيسى ونائبه السيد أحمد يحيى مكتب حزب الوحدة (يكيتي) في مدينة كوباني، وكان في استقباله وفد قيادي، وتبادل الجانبان الحديث حول المستجدات السياسية وضرورات وحدة الصف الكردي.

ندوة حوارية حول «الإعلان الدستوري» في الحسكة

بهدف الاستماع لمختلف شرائح المجتمع والوصول إلى مخرجات وتوصيات مفيدة، يوم الأحد ١٣ نيسان ٢٠٢٥، أقامت منظمتا الحسكة وسري كانيه لحزب الوحدة (يكيتي)، ندوة حوارية لمناقشة الإعلان الدستوري الذي أعلنه الرئيس أحمد الشرع في ١٣ آذار الماضي، وذلك بحضور واسع وفاعل، من ممثلي أحزاب سياسية ومنظمات مجتمع مدني وشخصيات ثقافية وأدبية وحقوقية وغيرهم.

أديرت الندوة من قبل المحامي حسن برو، وقد شملت محاورها التي ناقشها المحاميان زكي حجي و إدريس عيسو «المفهوم القانوني للإعلان الدستوري والفرق بينه وبين الدساتير الدائمة وأبرز بنود الإعلان الدستوري الجديد، مع تحليل لمضامينه القانونية، وطرح تساؤلات حول مدى توافقه مع تطلعات السوريين في بناء دولة ديمقراطية عادلة، ومعايير العدالة الانتقالية ودورها في تحقيق المصالحة الوطنية وضمان المحاسبة. وأيضاً مفهوم الهوية الوطنية السورية وكيفية تعامل الاعلان الدستوري مع التعددية القومية والثقافية، ومدى تكريس حقوق المكونات السورية ضمن الدستور».

وأكدا على ضرورة التعامل مع الاعلان الدستوري بشكل موضوعي والوقوف على الايجابيات والسلبيات وإمكانية مراجعته وتعديله والبناء عليه بما يحقق مطالب الشعب السوري بشكل عام والكردي بشكل خاص.

كما عبّر الحضور عن انتقادات عديدة للإعلان الدستوري، وركزوا على ضرورة

مراجعة بنوده لضمان تمثيل عادل لكل المكونات في ظل الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان والمواطنة المتساوية، وغيرها من اقتراحات.

أنشطة لمنظمة إقليم كردستان لحزب «الوحدة»

كما عوّدتنا، قامت منظمة إقليم كردستان لحزب الوحدة (يكيتي) خلال الفترة المنصرمة بعدة أنشطة سياسية وفي مجال العلاقات مع أحزاب كردية وكردستانية، منها:

- في 2025/3/6م، زار وفدٌ من المنظمة برئاسة محمود محمد عضو اللجنة السياسية للحزب مقرّ المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني- إيران في هولير، لتقديم التهنئة بمناسبة ذكرى انعقاد مؤتمره التوحيدي؛ وتبادل الجانبان الحديث حول المستجدات السياسية في سوريا وإيران وتركيا والقضايا الكردية على نحوٍ خاص.

- وفي هولير 2025/3/7م، زار وفدٌ آخر برئاسة محمود محمد مقرّ حركة آزادي الكردستاني - سوريا، لتقديم التهاني بمناسبة انعقاد مؤتمره في مدينة كوباني؛ وتبادل الجانبان النقاش حول المستجدات السياسية في سوريا والتحديات التي تواجه الكُرد فيها.

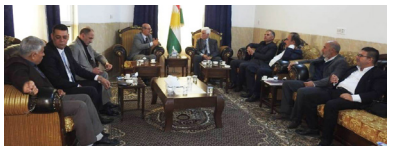

- وفي 2025/3/8م، وتلبيةً لدعوة رسمية، حضر وفدٌ من المنظمة برئاسة محمود محمد في ندوةٍ أقامها حزب زحمتكيشاني كردستان بمناسبة يوم المرأة العالمي، التي أدارتها السيدة نيشتمان كمال عن «دور المرأة في النضال السياسي».

- وفي 2025/3/15م، حضر وفدٌ من فرع السليمانية للمنظمة ندوةً سياسية حاضر فيها أحمد سليمان نائب سكرتير الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا، الذي ركّز على الوضع السياسي الكردي وفي سوريا بشكلٍ عام.

- وفي 2025/4/28م، استقبل وفدٌ برئاسة محمود محمد في مكتب المنظمة وفداً من الحركة الديمقراطية لشعب كردستان برئاسة سكرتيره العام السيد خضر روسي الذي قدّم التهاني بانعقاد المؤتمر الكردي في سوريا، وتطرق الجانبان إلى الأوضاع الدولية والإقليمية الداعمة للحركة الكردية في نضالها وسعيها لنيل حقوق الشعب الكردي.

- وفي 2025/5/6م، زار وفدٌ برئاسة محمود محمد مقرّ حزب المساواة وديمقراطية الشعوب DEM PARTÎ في هولير، لتقديم واجب العزاء برحيل المناضل سري سريا أوندر.

وبذات اليوم زار الوفد مقرّ الاتحاد القومي الديمقراطي الكردستاني، وكان في استقباله الأمين العام غفور مخموري وآخرين. واستعرض الجانبان الأوضاع الإقليمية والدولية وضرورات الاستفادة منها لنيل حقوق الكُرد في سوريا، وأكدا على تطوير العلاقات الثنائية بين الحزبين.

- وفي 2025/5/7م، زار وفدٌ برئاسة محمود محمد مقرّ «حزب ژنجدەرانی کوردستان» في هولير، وكان في استقباله ب‌پ‌ێ‌ر كاملا السكرتير العام للحزب وعدد من أعضاء لجنة العلاقات. وتبادل الجانبان النقاش حول التطورات الأخيرة في المنطقة بشكل عام وفي سوريا بشكل خاص، والوضع الكردي والتحديات السياسية والميدانية، وأهمية الكونفرانس الكردي الذي عقد في قامشلي، وغيرها من مواضيع.

أمسية سياسية في الرقة

بمناسبة انعقاد «كونفراس وحدة الصف والموقف الكردي في روجآفايي كردستان»، أقامت منظمات أحزاب (اليساري الكردي في سوريا، الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا، الديمقراطي الكردي السوري) أمسيةً سياسية بمدينة الرقة، في 2025/4/26، بحضور ممثلين عن أحزاب سياسية ومجلس الشعوب بالرقة وشخصيات اجتماعية ومستقلين.

تحدث في الأمسية آزاد برازي عضو اللجنة المركزية للديمقراطي الكردي السوري و مسلم شيخ حسن عضو اللجنة السياسية للوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا، عن الكونفرانس ومخرجاته ومدى أهميتها، حيث ساد جو من التفاعل والإيجابية بين الحضور من خلال الأسئلة والمداخلات.

لقاء بين حزبي «الاتحادي الديمقراطي» و «الوحدة» في «كركي لكي»

في 2025/4/10م، زار وفدٌ من لجنة العلاقات الخارجية لحزب الاتحاد الديمقراطي «PYD» في مدينة «كركي لكي»- الحسكة مكتب حزب الوحدة (يكيتي)، حيث تبادل مع مستقبليه التهاني بمناسبة عيد الفطر، وتطرقا إلى الأوضاع والمستجدات السياسية في المنطقة وسوريا وكيفية إيجاد حل يلبي تطلعات المكونات السورية في بناء سوريا ديمقراطية للجميع، وأشارا إلى ضرورة تفعيل لجان مشتركة محلية بهدف الوقوف على المشاكل المحلية والعمل على إيجاد حلول مشتركة.

يوم المرأة العالمي... دور متنامي للمرأة

بهذه المناسبة في 8 آذار، أقامت منظمة الرقة لحزب الوحدة (يكيتي) احتفالاً في مكتبها بالمدينة، ألقيت فيه كلمة تهنئة وتمجيد دور المرأة ونضالها، الكردية منها خاصةً، وضرورة انخراطها في كافة مجالات الحياة. واختتمت الاحتفال بأغاني ودبكات كردية.

وفي مدينة هانوفر الألمانية، 9 آذار، شاركت إحدى رفيقات منظمة الحزب في احتفالية لجمعية «جيان» النسائية، وألقت كلمةً عن دور المرأة وأنشطتها المتنوعة. وقد تمّ عرض أزياء فولكلورية كردية وتكريم ثلاثة نساء.

وبمدينة زيتن الهولندية، أقامت منظمتا حزبي «الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا، الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا» حفلاً فنياً، حضرته المئات من النسوة، وألقيت فيه كلمة باسم الحزبين وقصائد شعرية، ومع أغاني ودبكات كردية كان الابتهاج والفرح.

وفي مدينة هامبورغ الألمانية، أقامت جمعية نوروز احتفالاً، وألقيت فيه كلمة باسم الجمعية، هنأت المرأة بعيدها وركزت على دورها وخصوصيتها؛ وعُقدت رقصات على أنغام الموسيقا الكردية، إلى جانب عرض أزياء وأطعمة فولكلورية.

استشهاد المناضل المقاتل نجيب إسماعيل كرعو

نعت منظمة كوباني لحزب الوحدة (يكيتي) رفيقها المناضل **نجيب إسماعيل كرعو**، الذي توفي إثر حادثٍ سير أليم وقع يوم الخميس 2025/4/3 على الطريق الواصل بين مدينتي الرقة والحسكة.

وقد أصدر المركز الإعلامي لقوات سوريا الديمقراطية في ذات اليوم بياناً كشفت فيه عن سجل ثلاثة من مقاتليها استشهدوا في الحادث المذكور، وهم «هبون/ عبد القادر أحمد أحمد، جيا/ محمد محي الدين كنجو، لشكر كوباني/ نجيب إسماعيل كرعو عطو».

الشهيد كرعو من مواليد قرية مخاراج-كوباني عام 1996م، وانتسب للحزب أيام شبابه، ومن ثم التحق بـ«قسد» عام 2017م، ليدافع بإخلاص عن شعبه، حيث أدى واجبه الوطني والإنساني. هذا، وتمّ تشييع جثامين الشهداء الثلاثة إلى مزار الشهيدة دجلة جنوبي كوباني بمراسم مهيبة لائقة.

رحيل المناضل محمود مسكوزادة

نعت منظمة كوباني لحزب الوحدة (يكيتي) رفيقها المناضل **محمود محمد مسكوزادة** - مواليد كوباني 2004م، الذي توفي بتاريخ 21 /4/ 2025م.

وقالت المنظمة: «كان المرحوم محمد رفيقاً ملتزماً بسياسة الحزب ونهجه بكل إخلاص وتفان، محبوباً بين رفاقه وأصدقائه، إلا أن القدر غيبه وهو في ريعان شبابه وأوج عطائه».

أربعينية الراحل عبد الباسط خلف برو

في 2025/3/14م، أحيت منظمة الحسكة لحزب الوحدة (يكيتي)، أربعينية رفيقها الراحل **عبد الباسط خلف برو (أبو جنار)** الذي وافته المنية في الثاني من شباط الماضي إثر نوبة قلبية عن عمر ناهز /59/ عاماً، في مسقط رأسه قرية «أم كهيف»، وذلك بحضور حشد من رفاق وأصدقاء الفقيد وذويه.

بعد الوقوف دقيقة صمت على روحه وأرواح الشهداء وسرد نبذة عن حياة الفقيد، ألقيت عدة كلمات عن خصاله ونضاله ودوره الاجتماعي.

ذكرى رحيل المناضل المثقف محمد زكي

في 2025/4/16م، أحيت منظمة قامشلو لحزب الوحدة (يكيتي) الذكرى السابعة لوفاة رفيقها المناضل المثقف **محمد زكي (أبو أفين)**، حيث تجمّع عدد من أعضاء وقياديي الحزب عند ضريحه بمدينة قامشلي؛ وبعد الوقوف دقيقة صمت على روحه وأرواح الشهداء، ألقيت عدة كلمات في رثائه.

إحياء ذكرى شهداء كراجوخ

في 2025/4/25م، أقامت الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا حفلاً لإحياء ذكرى شهداء كراجوخ في قرية سويديك بريف منطقة ديرك، بحضورٍ جماهيري مهيب؛ وقد شارك فيه وفدٌ مشترك من حزبي «التقدمي، الوحدة»، حيث أنّ منظمتي الحزبين ألغتا حفلاً لإحياء يوم الصحافة الكردية في ذات اليوم كان مقرراً في وقت سابق، وذلك احتراماً وتقديراً لقرار الإدارة الذاتية بجعل هذا اليوم يوماً للشهداء.

أؤيد ما جاء في بيان المؤتمر الوطني الكردي السوري

Walid Boni

فيس بوك – 26 أبريل 2025

أؤيد ما جاء في بيان المؤتمر الوطني الكردي السوري، حول شكل الدولة السورية الموحدة وماهية دستورها ونظامها السياسي الديمقراطي التعددي، ومستعد للعمل مع كل من يريد وضعه موضع التنفيذ.

- الدستور يجب أن يضمن حقوق كافة المكونات السورية.

- التزام الدولة السورية بالعهود والمواثيق الدولية وحقوق الإنسان ومبدأ المواطنة المتساوية.

- نظام الحكم في سوريا برلماني يعتمد التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وفصل السلطات.

- سوريا دولة لا مركزية تضمن التوزيع العادل للسلطة والثروة بين المركز والأطراف.

- اسم الدولة وعلمها ونشيدها الوطني يجب أن يعبر عن التعدد القومي والثقافي للمجتمع السوري.

- حيادية الدولة تجاه الأديان والمعتقدات وحق ممارسة الشعائر الدينية.

- الاعتراف بالديانة الإيزيدية ديانة رسمية في الدولة.

- اعتماد هوية وطنية جامعة تراعي خصوصيات المكونات المختلفة.

- ضمان المساواة الدستورية بين الرجل والمرأة وتمثيلها في كافة المؤسسات.

وليد البني، طبيب وكاتب من مدينة التل بريف دمشق، من مؤسسي ائتلاف إعلان دمشق عام 2007م، مقيم في مدينة بودابست المجرية.

التصعيد... «زعبرة»!

Mouaffaq Nyrabia

فيس بوك- 27 أبريل 2025م

التصعيد بشأن المسألة الكردية ليس بسبب المؤتمر وبيانه، ذلك «زعبرة»! - بتعبير المرحوم رياض الترك العابث.

«دمشق» تريد دغدغة عواطف القوميين العرب الذين ثارت ثائرتهم كالعادة (إلا قليلاً)، وتريد تكريس بعض التغييرات في اتفاق حلب، وهي خصوصاً تريد الحصة المتفق عليها من النفط من دون التزام بما يقابلها تماماً..

لكن الأهم هو أن كلّ ذلك «لعبة تفاوضية» مسبقة أولاً، وإعلامية تخاطب الغرب ثانياً!

بالطبع سيطرح الكرد ما يريدونه، ولكنهم يعلمون جيداً أن كل شيء سيتقرر على طاولة المفاوضات ومن حولها التوازنات..

الحكومة تعلم ذلك أيضاً جيدا، الساسة فيها خصوصاً!

موفق نيربية، كاتب سوري من مدينة حمص، مقيم في مدينة برلين الألمانية.

البيان الختامي لـ»كونفرانس وحدة الصف والموقف الكردي في روجآفاي كردستان»

انعقد كونفرانس وحدة الموقف والصف الكردي في روجآفاي كردستان بتاريخ 2025/4/26 في مدينة قامشلو، بعد حوارات مكثفة وجهود مشكورة من الأصدقاء والأشقاء، بمشاركة الأحزاب الكردية، ومنظمات المجتمع المدني، وحركة المرأة والمنظمات النسائية والفعاليات المجتمعية الكردية المستقلة من مختلف المناطق الكردية في سوريا، بهدف اعتماد رؤية كردية موحّدة حول بناء سوريا الجديدة والمشاركة في رسم مستقبلها وحلّ القضية الكردية فيها، ذلك في هذه المرحلة الهامة من تاريخ سوريا.

بعدما تم إسقاط نظام الاستبداد في دمشق في الثامن من كانون الأول لعام 2024، هذا النظام الذي استباح حرية وكرامة الشعب السوري بكل مكوناته القومية والدينية والمجتمعية، ودمر البلاد على كامل الجغرافيا السورية، وقتل وشرد وهجر الملايين من أبنائه، وبقدر ما قدم الشعب السوري من تضحيات لإسقاطه وإنهاء استبداده، وتحقيق حريته وكرامته، كما أن الشعب الكردي في سوريا لم يبخل أيضاً في تقديم التضحيات الجسام وآلاف الشهداء في مقارعة ذلك النظام، وناضل عقودا طويلة في سبيل إزالة الاضطهاد القومي عن كاهله وتحقيق حقوقه القومية، وربط دوماً نضاله القومي بنضاله الوطني للإتيان بنظام ديمقراطي تعددي لكل السوريين.

وانطلاقًا من المسؤولية التاريخية واستجابة لمتطلبات المرحلة الراهنة، فقد تمت صياغة رؤية سياسية كردية مشتركة تعبر عن إرادة جماعية ومشروع واقعي لحل عادل للقضية الكردية في سوريا كدولة ديمقراطية لامركزية.

وقد أقرّ المشاركون الرؤية الكردية المشتركة التي قدمت إلى الكونفرانس، باعتبارها وثيقة تأسيسية تعبّر عن إرادة جماعية، وتقدّم مقاربة واقعية لحلّ عادل وشامل للقضية الكردية في إطار سوريا موحّدة بهويتها المتعددة القوميات والأديان والثقافات، ويضمن دستورها الحقوق القومية للشعب الكردي، ويلتزم بالمواثيق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان ويصون حرية المرأة وحقوقها ويمكنها من المشاركة الفاعلة في كافة المؤسسات السياسية والاجتماعية.

وبإقرار الكونفرانس هذه الرؤية الكردية المشتركة، فإنه يدعو إلى اعتمادها أساسًا للحوار الوطني، سواء بين القوى السياسية الكردية ذاتها أو بينها وبين الإدارة الجديدة في دمشق وسائر القوى الوطنية السورية، وتساهم في بناء سوريا جديدة تتسع لجميع أبنائها دون إقصاء أو تهميش لأي مكوّن من مكوناتها، بعيدًا عن الذهنية الأحادية تفكيرًا وممارسة، وتصون كرامتهم وحقوقهم دستوريًا دون أي شكل من أشكال التمييز، وأن تحترم سوريا علاقاتها الإقليمية والدولية وتكون عامل استقرار وأمان في المنطقة.

وفي الختام قرر الكونفرانس تشكيل وفد كردي مشترك في أقرب وقت للعمل على ترجمة هذه الرؤية إلى واقع سياسي، والتواصل والحوار مع الأطراف المعنية لتحقيق مضامينها.

قامشلو 26 نيسان 2025م

حزبا «الوحدة» و «التقدمي» يشيدان باتفاق «الشرع – عبدي» ويهيب بالجميع بأداء دورهما في تنفيذه

تصريح

P.Y.D.K.S

تتويجاً لجولات من الاجتماعات والمباحثات أُعلن في العاصمة السورية دمشق في العاشر من شهر آذار الجاري عن اتفاق خطي بين كل من رئيس الجمهورية السيد أحمد الشرع وقائد قوات سوريا الديمقراطية السيد مظلوم عبدي، قوبل بترحيب واسع من قبل السوريين على اختلاف انتماءاتهم، وصدىً إعلامياً ملفتاً في الصحافة ووكالات الأنباء وكذلك في مواقع السوشيال ميديا، مع صدور تصريحات ومواقف إيجابية حيال الاتفاق أعلنتها جهات رسمية من بينها الأردن والسعودية والأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، خصوصاً وأن الاتفاقية الموقعة تشير إلى أولويات حقن دماء السوريين ووقف العنف والهجمات في كامل الأراضي السورية، ونبذ خطاب الكراهية والتمييز وضمان عودة آمنة للمهجرين إلى ديارهم، والتأكيد على كون الكُرد جزء أصيل من سوريا لهم حقوقهم وواجباتهم أسوة بغيرهم من مكوّنات الشعب السوري، والعمل معاً لتوفير الأمن والاستقرار للجميع وحماية المرافق والمؤسسات الرسمية والممتلكات العامة والخاصة.

إننا في الوقت الذي نشيد فيه بالاتفاق المعلن وما تضمنه من توجهات وتدابير مسؤولة تصب في خدمة السّلم الأهلي والصالح العام لكلّ السوريين، نهيب بجميع القوى والفعاليات الوطنية السورية بأداء دورها في بذل كامل الجهود المخلصة والبنّاءة للدفع باتجاه تنفيذ فحوى الاتفاق على طريق بناء سوريا جديدة لا مكان فيها للاستبداد والفساد.

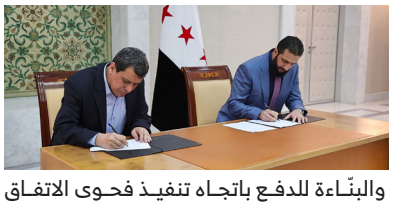

2025-3-11

حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا «يكيتي»

الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا

هل سيغير ترامب العالم وكيف؟!

■ د. آزاد احمد علي

لم ينل حملة الدورة الأولى لانتخاب ترامب رئيساً للولايات المتحدة في سنة 2016 الكثير من الاهتمام، لأن نجاحه كان موضع شك، بل نال استهزاء البعض من المحللين. لكنه نجح في الانتخابات، وأزاح الديمقراطيين، وهزمت أمامه السيدة هيلاري كلينتون بطريقة صدمت المراقبين وخالفت التوقعات. ثم عايشنا معاً مرحلة رئاسة ترامب السياسية المضطربة، وصولاً إلى ما لم يحدث في التاريخ الأمريكي، عندما لم يتخلى طوعاً عن السلطة، في ما يشبه العصيان المدني، حيث هاجم أنصاره على الكونجرس في استعراض لا يقل إثارةً عن مشاهد أفلام هوليود. وعند تلك الانعطافة - الحدث بات معظم المهتمين بالشأن السياسي الأمريكي مقتنعين بأن ترامب بدأ وانتهى سياسياً بسرعة، كفقاعة صابون. فتتالت عليه القضايا الجنائية، وجرجر إلى المحاكم كما يقال. لكن أمريكا ماتزال بلد المفاجآت، فقد أعادت مجتمعاتها ترامب إلى الحكم، وهزم الحزب الديمقراطي أمامه مرةً أخرى، وانتهت حياة كاميلا هاريس نائبة الرئيس جو بايدن في انتخابات نوفمبر 2024. فلماذا عاد ترامب رغم كل ما حدث؟!

لماذا عاد ترامب؟

انشغل العالم بأسره في الأيام الأولى بعد فوز ترامب بظاهرة عودته، حيث تحولت العودة إلى ظاهرة من حيث أنها استقطبت اهتمام أوساط غير مهتمة بالسياسة الدولية أصلاً، حتى جمهور الرياضة انخرط في التحليل السياسي لتفسير عودته، بل تزاحموا على صياغة وتصور ما سيقوم به في فترة رئاسته الجديدة. لقد انهمر فيض من المعلومات التي تفسر نجاح ترامب وخسارة هاريس، في انعطافه شعبوية محمومة تحمل في طياتها الكثير من الإيجابيات، أولها زيادة الاهتمام بالشأن العام من زاوية عودة ترامب. إلا أنّ أغلب التحليلات السياسية حتى الرصينة منها لم تتعمق في جوهر المسألة - على حد اطلاعي ومتابعتي- أي لم تغوص تماماً في لب الظاهرة السياسية الجديدة، التي يمكن مقاربتها في سؤال بسيط: لماذا عاد ترامب؟ وفي سؤال آخر مكمّل: كيف عاد؟

في البدء انبثقت جذور الظاهرة الترامبية من حاجة المجتمعات الأمريكية إلى التغيير السياسي والاقتصادي في مطلع الألفية الجديدة، كما ترابطت (ظاهرة الترامبية) مع ارتكاب الديمقراطيين لخطأهم القاتل الذي تلخص في اختيار باراك أوباما مرشحاً للرئاسة، ونجاحه في انتخابات سنة 2008، هذا النجاح الذي جاء في أحد جوانبه كرد على سياسات انفلات تيار المحافظين الجدد، وجموح الثنائي جورج بوش الابن وديك شيني، اللذان كانا يرغبان في أن تكون أمريكا سيدة العالم تحت شعار (القرن الأمريكي الجديد)، وصياغة عالم بقطب سياسي واقتصادي وعسكري واحد. لقد نجح الديمقراطيون عهدئذ في التحشيد لوقف انطلاقة المحافظين الجدد، وبالتالي تمكنوا من وقف حروبهم، لكنهم انزلقوا في الوقت نفسه بقيادة أوباما الأفرو - أمريكي اليساري الليبرالي النظري نحو سياسة مائعة رجراجة في الداخل والخارج. سياسة أوباما لم تتوافق مع القيم الأمريكية، ولا مع ثقافتها السياسية الخاصة. حتى استكمل مشروع أوباما نائبه بايدن في انتخابات سنة 2020، الذي لم يساهم أيضاً في نشر الديمقراطية خارج أمريكا، كما أعلنها كهدف مراراً وتكراراً، بل على العكس عزز بايدن السلطات الاستبدادية في العديد من بلدان العالم، حتى دفعت هاريس سنة 2024 ضريبة هذه السياسة التي سيّرها الديمقراطيون في كل من الداخل الأمريكي وخارجه. حتى باتت المجتمعات الأمريكية بحاجة ملّحة إلى التغيير الاقتصادي والسياسي بقيادة شخصية تتقمص حالة (المخلص) من براثن السياسة الأوبامية - البايدنية العقيمة والرتيبة والمخادعة.

هذا ما حصل في الإطار السياسي العام، وفي خطٍ موازٍ نجح الجمهوريون في تلطيف سياسة جناح الصقور ضمن صفوفهم، وأنعشوا رغبتهم السابقة في قيادة العالم، لكن بصيغة معاصرة ومعدّلة تحت عنوان: جعل أمريكا عظيمة من جديد، المعروفة اختصاراً MAGA ، كخط شعبوي تعبوي فضفاض.

كيف عاد ترامب؟

إنّ التفسير الأولي لعودة ترامب للحكم، وكذلك متابعة تبلور الترامبية كموجة سياسية أمريكية ما بعد نيوليبرالية، يبين أنّ العامل الحاسم في تحقيقه الفوز، ورجحان عودته، ارتبط بقدرته مع مستشاريه على النفخ في روح السياسة المجتمعية الأمريكية من جديد، التي تكمن أصلاً في ميكانزم التحالفات بين المختلفين، وترجمة الفدراليات التضامنية عملياً. لقد فهم ترامب ومستشاروه أن الانتصار يتطلب توفير القوة المجتمعية اللازمة للنهوض بأغلبية الأمريكيين، والتي لا تتم إلا عبر بناء تحالفات سياسية ومجتمعية عريضة، وهذا ما تحقق. اذ استقطب الجمهوريون جموع الشعبويين الساخطين على المهاجرين، مع الانجيليين المعارضين للمثلية والتحوّل الجنسي، وغيرها من شطحات يسار الديمقراطيين. أما العامل الجديد والأهم في سياسة التحالفات التي كانت رافعة ترامب الكبرى إلى النجاح، فقد تمثّلت في إقناع أقطاب الرأسمال (التقني) الأمريكي الجديد بأن ينخرطوا في السياسة بشكل مباشر وصريح، وخاصة الملياردير ايلون ماسك (الذي يُعد أغنى شخص في العالم برأسمال معلن كان يبلغ حوالي 250 مليار دولار، ثم ارتفع بعد نجاح ترامب خلال اسبوعين الى حوالي 300 مليار دولار مطلع سنة 2025). كان التحالف مع ماسك ناجحاً لدرجة أن تم وصفه، بأنه السلّم الذي صعد عليه ترامب إلى الرئاسة هذه المرّة. فضلاً عن أنّ ترامب قد جنى ثمرة دعمه منذ عدة سنوات لخطة تعزيز العمل بالعملات الرقمية والمشفّرة، والتنسيق مع رواد الأعمال في وادي السيليكون، الذين دعموه مجتمعين بالمال والخبرات.

اتضح بعد إعلان النتائج درجة ارتباط فوز ترامب وتشابكه مع جهود ماسك، الذي كان قد أطلق حملة غير مسبوقة لضخ الأموال في عملية انتخاب ترامب، وذلك بهدف تعزيز سياساتهما المشتركة، فقد وضع ماسك منصته العملاقة اكس X في خدمة ترامب، فضلاً عن تبرعه بحوالي مئة وثلاثين مليون دولار لمصاريف الحملة. وقد نتج عن تحالفهما السياسي وعد بمشاركة ممثلي الرأسمال الجديد في السلطة التنفيذية. وقد ترجم بسرعة في إنشاء وزارة خاصة باسم (الكفاءة الحكومية) انبثق عنها هيئة تفتيشية، عرفت باختصار (دوج)، يقودها ماسك شخصياً لتحسين الأداء الحكومي، وتخفيض الميزانية الفدرالية إلى الثلث، أي بما يقارب ألفي مليون دولار. وقد بالغوا في سياستهم التقشفية خلال الأشهر الأولى من مهامهم.

الحاجة إلى التغيير ومخاطرها

لقد أعاد الجمهوريون ترامب إلى قمة الحكم كثمرة لتحالفهم الناجح بين القوة الشعبوية الاجتماعية الأمريكية العريضة والرأسمال الأمريكي غير التقليدي، خاصةً رأسمال قطاعات التكنولوجيا الفائقة والاتصالات والعملات الرقمية، التي حققت انتصاراً مباشراً بعد فوز ترامب. فقد قفزت عملة البتكوين إلى حوالي مائة ألف دولار، كمثال ومؤشر على التحالف والترابط، علماً أنها عملة افتراضية غير ملموسة ولا يمكن تخزينها.

لقد تحققت عودة ترامب كثمرة للتزاوج بين تيارات سياسية واقتصادية جديدة جعلت من نجاحه تحصيل حاصل، فتضامن غالبية قطاعات المجتمع الأمريكي خلف برنامج ترامب (المخلص الجديد) ليحقق فوز مريح في المؤسسات التشريعية، على أمل أن تبدأ خطة اقتصادية شاملة للتغيير وايجاد حلول لأزمة المجتمع الأمريكي الداخلية المركبة. فالتغيير الاقتصادي والسياسي كان هو مطلب وهدف جموع الناخبين الأمريكيين، ولم يكن شخص ترامب مطلوب بذاته وصفاته. لذلك بعد أسابيع من عمل الادارة الجديدة، أفصح ترامب عن خطته الاقتصادية، التي تبدو كإعلان حرب على الاقتصاد العالمي أكثر مما هي خطة إصلاحية. وقد تمثلت سياسته الاقتصادية في فرض رسوم جمركية عالية على كل الواردات إلى أمريكا، وخاصة الصينية والألمانية. ولقد استاءت العديد من الجهات والمؤسسات الاقتصادية وتضررت، بما فيه حليفه ماسك. لدرجة أن جمدت السياسة الجمركية لمدة ثلاثة أشهر.

من جهة أخرى خفض ترامب الدعم الحكومي لبعض المؤسسات، وألغى الدعم نهائياً لقطاعات أخرى وخاصة American Aid، الجهة التي تولّت مسؤولية المساعدات للخارج. ولم تقتصر تخفيضاته وقطع الدعم عن المجتمعات والدول خارج أمريكا، بل شطح كثيراً، عندما قرر وقف دعم الاعلام والجامعات، وخاصة جامعة هارفارد الأشهر في العالم.

يمكن الافتراض أنّ حاجة مجتمعات أمريكا للتغيير الاقتصادي والاجتماعي تقاطعت مع طموحات ترامب وحلفائه، من مختلف قطاعات الرأسمال، وخاصةً الرأسمال الرقمي الذي تراكم من تطور التقانة الفائقة. كما يمكن التكهن بأنّ حلفاً رأسمالياً جديداً، حلف معولم، وهو في الوقت نفسه حلف رأسمالي وطني أمريكي قد تشكل، لإنجاز خطة تغيير اقتصادية على الصعيدين الأمريكي والعالمي. لكن المبالغة في تدقيق التكاليف الحكومية والمعونات الاجتماعية، فضلاً عن إطلاق يد فريق البحث والتدقيق المالي المعروف ب (دوج)، وغيرها من القضايا، خاصةً التعرفة الجمركية العالية قد تشعل حرب اقتصادية عالمية حقيقية، لتتحول إلى حرب عارية في أي لحظة.

علماً أنّ خطة ترامب التي تهدف إلى قلب الموازين الرأسمالية في العالم، عن طريق السعي للتحالف مع الرأسمال النفطي ممثلاً بالمملكة العربية السعودية وقطر، واستمالة الهند، قد لا تساهم في الهيكلة، أو تأسيس ما يمكن أن **(التتمة ص 14)**

الإعلان الدستوري: تكريس للهيمنة السلطوية وتقويضٌ لمنظومة التحوّل الديمقراطي

■ جيوار كنجو

أثار الإعلان الدستوري الصادر مؤخرًا في سوريا موجة استنكار واسعة النطاق، عبّرت عنها مختلف الأطياف المجتمعية والسياسية والحقوقية، بوصفه نصًا ينطوي على انتكاسة قانونية وسياسية خطيرة تمسّ جوهر مشروع الانتقال نحو دولة مدنية ديمقراطية. فبدلًا من أن يشكل هذا الإعلان الإطار الناظم للمرحلة الانتقالية، جاء بصيغة تعيد إنتاج منظومة الحكم الاستبدادي التي ثار عليها الشعب السوري.

تركيز السلطات بيد السلطة التنفيذية وتغييب مبدأ التعددية

لقد منح الإعلان الدستوري لرئيس الجمهورية صلاحيات استثنائية تُخرج النظام السياسي عن مبدأ الفصل بين السلطات، وهو أحد الركائز الدستورية المعترف بها دوليًا، فقد نصّ على حق الرئيس في تعيين ثلث أعضاء مجلس نواب الشعب، وتسمية أعضاء المحكمة الدستورية العليا، وقيادة القوات المسلحة؛ مما يرسّخ حالة من احتكار السلطة تتنافى مع المعايير الديمقراطية والمبادئ الدستورية الراسخة.

ويُعدّ هذا التركيز غير المبرر للسلطات التنفيذية إهدارًا للضوابط الدستورية، ويكرّس مبدأ «الحكم الفردي» الذي يُعد من أبرز مظاهر الأنظمة السلطوية، بما يهدد استقلال القضاء، ويقوّض فعالية الرقابة البرلمانية، ويغلق المجال العام أمام التعددية السياسية.

وبإقصاء منهجي للهويات غير العربية وتهميش للعدالة الدستورية

يتجاهل الإعلان البنية التعددية للمجتمع السوري عبر تركيزه الحصري على الهوية القومية العربية واعتبار الفقه الإسلامي المصدر الأساسي للتشريع، في تغييب صريح لمبدأ المواطنة والمساواة. هذا النهج الإقصائي يتعارض مع مبادئ القانون الدستوري المقارن الذي يُقرّ بضرورة الاعتراف بالتعدد الثقافي واللغوي كضمان للاستقرار المجتمعي.

ويُعد تهميش المكونات غير العربية – من كُرد وسريان وآشوريين وتركمان وغيرهم – انتهاكًا لمبدأ تكافؤ الحقوق السياسية والثقافية، ويقوّض أسس التعايش السلمي والعدالة الدستورية، فضلًا عن كونه يفرّغ الدولة من أي التزام حقيقي بمبادئ العقد الاجتماعي الحديث.

وفي غياب واضح لرؤية ديمقراطية وآليات العدالة الانتقالية

يفتقر النص الدستوري المعني لأي رؤية مؤسسية تضمن لا مركزية الحكم أو تنص على آليات تكفل حرية العمل السياسي وتداول السلطة. كما يتجاهل تمامًا الإشارة إلى قضايا العدالة الانتقالية، بما في ذلك محاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وهو أمر جوهري في أي انتقال ديمقراطي حقيقي.

هذا الغياب يشكل إخلالًا جسيمًا بالالتزامات الدستورية والمعايير الدولية المتعلقة بالمرحلة الانتقالية، ويؤجج مناخ انعدام الثقة بين الدولة والمجتمع، ويحوّل دون تحقيق مصالحة وطنية مستدامة.

وتأكيداً لهذا، ظهرت ردود فعل حقوقية وسياسية رافضة ودعوات لصياغة جديدة؛ في هذا السياق، أعربت قوى سياسية وحقوقية بارزة – من ضمنها مجلس سوريا الديمقراطية، والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، – عن رفضها القاطع لمضامين الإعلان، مطالبة بإعادة صياغته صياغة جذرية ترتكز على أسس تمثيلية وتوافقية.

كما أنّ الإعلان بصيغته الراهنة يشكل خرقًا واضحًا للمعايير الدستورية العالمية، ويستلزم تشكيل لجنة تأسيسية جديدة تتمتع بتمثيل حقيقي لكافة المكونات السورية لصياغة دستور يؤسس لدولة المواطنة والقانون.

إن الإعلان الدستوري الراهن يمثل حالة نموذجية من الانحراف التشريعي، ويجسد تقويضًا صارخًا للحقوق والحريات، وهو غير مؤهل لأن يشكل الإطار الدستوري للمرحلة الانتقالية في سوريا. إن استمراره بصيغته الحالية يهدد بإعادة إنتاج منظومة الحكم السلطوي التي فشلت في بناء الدولة، ويعيق المسار نحو دولة ديمقراطية تعترف بحقوق جميع المواطنين دون تمييز. وعليه، فإن الخروج من هذا المأزق يتطلب إرادة سياسية جامعة، تبدأ بتشكيل لجنة دستورية تمثيلية، وتنتهي بوثيقة تأسيسية تستجيب لتطلعات الشعب السوري في الحرية والعدالة والديمقراطية.

«الاتفاق الكردي ومسارات الحوار مع دمشق والمكوّنات السورية»... ندوة حوارية في الحسكة

بحضور ممثلي أحزاب سياسية، وكتّاب، وناشطين من الفعاليات المدنية والمجتمعية، يوم السبت 2025/5/10م، في حديقة القراءة بمدينة الحسكة، أقامت منظمتا الحسكة وسري كانيه لحزب الوحدة (يكيتي) ندوة حوارية تحت عنوان «الاتفاق الكردي ومسارات الحوار مع دمشق والمكونات السورية».

حاضر فيها حسين بدر عضو اللجنة السياسية للحزب، بمشاركة دلشاد عبدو، حول محورين أساسيين:

1. الكونفراس الكردي من حيث الشكل والمضمون، ودور حزب «الوحدة» في التحضير له وتسهيل التقارب بين الأطراف الكردية.
2. الرؤية السياسية الكردية المشتركة ومسارات الحوار الممكنة مع دمشق والمكونات السورية الأخرى.

وذلك بقراءة شاملة للمفاوضات الكردية وأهمية الاتفاق- الرؤية باعتباره الركيزة الأساسية لضمان الحقوق القومية للكُرد ضمن أي دستور سوري مستقبلي، وأشار إلى البعد التاريخي للقضية الكردية وأنّ مطلب الوحدة متجذر في الوجدان الكردي، وأن جميع القوى السياسية الكردية تتحمل مسؤولية الدفاع عن نتائج الكونفرانس.

وبخصوص بيان الرئاسة السورية الذي جاء رداً على عقد الكونفراس الكردي، اعتبر بدر ما جاء فيه مجرد ادعاءات واتهامات للشعب الكردي، منوها بأن الكُرد في رؤيتهم السياسية يؤكدون على وحدة سوريا أرضاً وشعباً وعلى تعزيز الأخوة والتعايش بين جميع المكوّنات السورية.

وقد أغنت مداخلات الضيوف وأسئلتهم مجريات النقاش، حيث عبّروا عن آرائهم حول فرص نجاح الحوار مع دمشق، وأهمية الحفاظ على التفاهم الكردي باعتباره رصيداً سياسياً في مواجهة التحديات.

وفي ختام الندوة، تم التأكيد على أهمية التنسيق بين الأطراف الكردية، ومواصلة الانفتاح على القوى السياسية السورية كافة، باعتبار ذلك مدخلاً ضرورياً لحلّ سياسي شامل يضمن حقوق الكُرد في دولةٍ لا مركزية ديمقراطية تعددية.

في ذكرى مجزرة حلبجة

شارك وفدٌ من فرع برلين لمنظمة أوروبا لحزب الوحدة (يكيتي) في وقفة لإحياء الذكرى /37/ لمجزرة حلبجة التي ارتكبها نظام صدام حسين المقبور، وذلك في 16 آذار، وسط المدينة، حيث اجتمع حشد من أبناء الجالية الكردية ورفعوا لافتات تدين تلك الجريمة النكراء، مؤكدين على أنّ الشهداء منارة للأجيال، وألقيت عدة كلمات أثناء الوقفة.

هل سيغير ترامب العالم ..... (تتمة ص 13)

نسميه الحلف الرأسمالي الأمريكي الجديد، في مواجهة الرأسمال الآسيوي وفي مقدمته الصين.

ماذا يعني لنا وللمجتمعات الشرقأوسطية هذه السياسات؟ أول ما يعنيه هو إعادة هيكلة الصراعات السياسية وجدولة أولوياتها، ووضعها في المرتبة الثانية بعد أولويات الاقتصاد. بحيث لم تعد الصراعات السابقة من قومية ودينية وجيوسياسية مهمة، ما لم تكن ذات علاقة وثيقة بمسار تقدم وترسيخ الحلف الرأسمالي الترمبي الجديد. والجانب الذي يبدو جديداً وربما خطراً على أنساق التفكير السياسي السابقة، وعلى منظومات التفاهمات والتوازنات الدولية، يكمن في أنّ قادة هذا التيار الرأسمالي الجديد يمتلكون فكراً وفلسفة، هي نفسها أفكار عدد من الملياردية الجدد، الذين يقرأون كتباً في علوم المستقبل والتكنولوجيا الفائقة والذكاء الاصطناعي، ويحلمون في غزو الفضاء والسكن في المريخ. ما يعني أن خارطتي الفكر والمال قد بدأت تُرسم من جديد.

لذلك ستنبثق على الأرجح مرحلة سياسية جديدة من هذا التحالف العريض بكل ما تحمل من فرص النجاح والمخاطر والصرعات العريضة. بحيث عاد ترامب هذه المرّة ليس كمهرج سياسي وممثل للشعبوية وللرأسمال العقاري، بل كمايسترو لحلف رأسمالي هو الأخطر والأقوى في تاريخ البشرية. ليقوم بوظيفة إعادة هيكلة وتغيير النظام الاقتصادي في العالم وفي مركزها أمريكا، ما يتطلب التخلي عن الكثير من القيم والثوابت التي تبنتها المجتمعات والدول في المركز الأورو - أمريكي طوال قرنين من الزمن. ستواجه سياسات ترامب وطاقمه وحلفائه العديد من التحديات السياسية، كونها خطة طموحة وجريئة واستثنائية، قد يستلزم تذليلها حروب فكرية وعسكرية، أو صفقات كبرى، أو الاثنين معاً.

متينير: لا تهديد في مطالب كُرد سوريا إذا لم تُقرن بالسلاح والانفصال.. و"الفرصة التاريخية" تستدعي شجاعة الجميع

■ **ريناس شعبان**

تناول الكاتب التركي محمد متينير في مقاله المنشور في جريدة «يني شفق» الموالية للحكومة التركية، بتاريخ 2025/4/29م، التطورات الأخيرة في شمال سوريا، ومآلات المؤتمر الكردي، والجهود الرامية إلى إحياء عملية السلام، مبرزاً رؤيته حول التحديات والفرص المطروحة.

في مستهل مقاله، يوضح متينير أنّ شمال سوريا يشهد تحولاً ملحوظاً، حيث اجتمع الكُرد المنتمون إلى التيارين المتنازعين سابقاً: «البارزانيين» و«العمال الكردستاني»، وتحديداً بعد دعوة عبد الله أوجلان لحل حزب العمال الكردستاني (PKK) ونزع سلاحه، ما مهّد الطريق لتدخل إدارة إقليم كردستان العراق بقيادة مسعود بارزاني، وتسارع في بناء وحدة كردية سياسية. وأشار إلى أن الاجتماع الذي عُقد في مدينة القامشلي (كونفرانس وحدة الموقف والصف الكردي في روجآفايي كردستان- 2025/4/26- توضيح) لم يكن مؤتمراً حصرياً لحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) أو وحدات حماية الشعب (YPG)، بل جمع مختلف الأطياف الكردية، وصدر عنه بيان يمثل المطالب المشتركة لجميع الحضور، لا فقط فصيل دون آخر.

شدّد متينير على أن البيان الختامي لم يتضمن أي مطالب انفصالية أو عرقية تهدد وحدة سوريا، بل ركّز على مطالب ديمقراطية مثل اللامركزية، وهو ما اعتبره جزءاً مشروعاً من نظم الحكم الديمقراطية المعمول بها في أوروبا. كما أكّد على أنّ التركيز على اللامركزية لا يعني تلقائياً السعي للفيدرالية أو الانفصال، بل يمكن أن يكون مدخلاً لتعزيز المشاركة المحلية دون تقويض سلطة الدولة المركزية.

من وجهة نظر متينير، فإن سعي الكُرد للحصول على ضمانات دستورية لحقوقهم هو مطلب شرعي، خاصةً بعد عقود من الإقصاء والتهميش في ظل نظام الأسد وحزب البعث. كما نبّه إلى أنّ التركمان أيضاً لديهم مطالب مشابهة، ولا ينبغي النظر إلى هذه المطالب كتهديدات بل كفرص لصياغة سوريا جديدة شاملة ومتوازنة.

وحذّر الكاتب من مغبة التعامل مع مطالب الكُرد كتهديد مباشر لتركيا، مؤكداً أن هذا قد يضر باستراتيجية تركيا الرامية إلى بناء تحالفات مع كُرد المنطقة. بل على العكس، دعا إلى دعم المطالب المشروعة التي تتماشى مع المبادئ والمشتركات التاريخية بين العرب والأتراك والكُرد، لتمهيد الأرضية لتحالف استراتيجي تركي-كردي-عربي.

وفي السياق ذاته، أكّد متينير على أن النموذج الأفضل لسوريا الجديدة هو نظام لامركزي لا يستند إلى أساس عرقي أو طائفي، مع الإبقاء على جيش مركزي واحد، موضحاً أن لا أحد من المجتمعين في القامشلي دعا لتشكيل قوة عسكرية كردية مستقلة أو لإبقاء القوات المسلحة التابعة لـ YPG/PYD خارج إطار الدولة السورية.

وأضاف متينير: «لذلك، أستطيع أن أقول بكل ارتياح، إنّ المطالب الكردية الواردة في النص لا تشكل تهديداً لوحدة سوريا أو لبقاء تركيا».

ركّز الكاتب على ضرورة حلّ الهيكل المسلّح التابع لـ PKK، وأكد على أنّ أي محاولة لفرض هيمنة مسلحة ستُفشل المسار السياسي وتُفجّر الوضع ميدانياً، وتُجهض ما تبقى من فرص للسلام. لذا دعا إلى ضرورة تنفيذ اتفاق «الشرع - عبدي» الذي ينص على دمج الإدارة الذاتية الكردية الحالية إلى الحكومة السورية خلال فترة زمنية متفق عليها، ودمج القوات المحلية في الجيش السوري المركزي.

وفي جانب مهم من مقاله، يرى متينير أن على الكُرد ألا يكرروا خطأ كُرد العراق بالسعي نحو كيان عسكري أو سياسي مستقل، لأن مثل هذا المسار سيؤدي إلى عزلهم وخسارة مكاسبهم. بل شدّد على أن الحلّ يكمن في تكريس نموذج إداري ديمقراطي غير عرقي، يعترف بحقوق الكُرد ويمنحهم التمثيل السياسي والثقافي والتعليمي ضمن دولة موحدة.

وأشار أيضاً إلى أنّ نجاح هذه العملية سيتحقق فقط إذا توقفت جميع الأطراف عن فرض الشروط، واعتمدت على مفاوضات هادئة وبعيدة عن التهديدات والاتهامات.

وبشأن المؤتمر المنتظر لحزب العمال الكردستاني لإعلان حله ونزع سلاحه، أكّد متينير أنه سيتم في سرية تامة دون تحديد المكان أو الزمان مسبقاً، وسيحضره ممثلون عن كل المناطق الكردية وسيُدار بتقارير سياسية وتحليلية مسبقة، وأوضح أن إنجاح المؤتمر يتطلب من الدولة التركية تأمين الظروف الأمنية والسياسية المناسبة، وهذا لا يُعدّ تنازلاً بل ضرورة من أجل إنجاح مسار تاريخي يهدف إلى إنهاء العنف وتحقيق السلام.

وفي ختام مقاله، قال متينير إن على الجميع اتخاذ خطوات شجاعة وعدم التذرع بالتفاصيل أو المبررات، لأن من يُعيق هذا المسار ستحاسبه الشعوب والتاريخ، معبّراً عن أمله في أن يكون شهر أيار/مايو هو الشهر الذي يُزف فيه خبر حل PKK ونزع سلاحه بشكل كامل.

- الصياغات والترجمة من النص الأصلي باللغة التركية.

رحيل رجل السلم والحوار ..... (تتمة ص 16)

ديمقراطية. تبع ذلك لقاءات في كردستان العراق مع قادة مثل مسعود بارزاني وبافل طالباني، ثم نقل نتائجها مجددًا إلى أوجلان. في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٥، دعا أوجلان الحزب للتخلي عن السلاح، فأعلن وقف إطلاق النار في ١ آذار/مارس الماضي. أوندر أعرب عن تفاؤله وتحدث عن اجتماع محتمل مع أردوغان، لكنه دخل إلى المشفى وبعد /١٨/ يوماً توفي في ٣ أيار/مايو ٢٠٢٥م إثر أزمة قلبية، بعد أن لعب دورًا محوريًا في واحدة من أهم محاولات إنهاء النزاع الكردي-التركي.

وقد نعاه **حزب المساواة وديمقراطية الشعوب**، وأقام له مراسم تشييع وداع كبيرة تليق بمقامه، في مدينتي استنبول وسمسور، حيث وري الثرى بتاريخ ٢٠٢٥/٥/٥م في مزار زينجيرلي كوي في استنبول.

وأقام له **البرلمان التركي** حفل تأبين، شارك فيه عدد من كبار القادة والشخصيات السياسية، وألقيت فيه عدة كلمات، أشادت بأوندر الذي مثّل مختلف الأبعاد الإنسانية، ولعب دوراً مهماً ليس فقط في الحياة السياسية الثقافية والاجتماعية.

كما نعاه **عبد الله أوجلان** رئيس حزب العمال الكردستاني من سجنه في امرالي برسالةٍ، جاء فيها: «رحيل السياسي سري سريا أوندر أحزن قلوبنا. لقد كان شخصاً عظيماً، وابناً باراً للشعب. فقدت تقاليد الأناضول والتركمان ابناً عظيماً، وفقدت جميع مجتمعات وشعوب منطقتنا رفيقاً عزيزاً. أتقدم بأعمق مشاعر الاحترام لذكراه. في يوم ٢٧ فبراير/شباط، خلال آخر لقاء لنا، كتب العبارة الأخيرة التي كررناها معاً، وكان يرغب في قراءتها بنفسه. كان يتمتع بإرادة فريدة وعمل دؤوب من أجل التعايش السلمي. امتلك مهارة استثنائية في تحويل الجوانب السلبية إلى إيجابية. كان هوية حقيقية للسلام وثقافة سلام.

كان يدرك جيداً أن السلام وعملية السلام سيفيدننا جميعاً، وكان هذا أمنيته الكبرى. هذا الأمل لا يُترك في المنتصف أبداً. من المهم لنا جميعاً أن نحمل هذه الروح نحو السلام ونكللها باسم سري سريا أوندر.

مرة أخرى، أعبر عن تعازيّ القلبية بوفاته، وأقدم تعازيّ الصادقة لعائلته، وأصدقائه، وأحبائه، وجميع شعوبنا العزيزة».

ووجّه **مسعود بارزاني** رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني رسالة تعزية، جاء فيها: «تلقيت ببالغ الحزن والأسى نبأ وفاة السياسي التركي والرئيس المشترك السابق لـ دام بارتي، ووكيل رئيس البرلمان التركي سري ثريا أوندر.

لقد كرس المغفور له سري ثريا أوندر، الذي كان أيضاً عضواً في وفد إيمرالي، جزءاً كبيراً من حياته للنضال السياسي والسلمي، وجهوده من أجل التوصل إلى حل سلمي في تركيا موضع تقدير كبير.

أتقدم بأحر التعازي إلى عائلة وذوي وأصدقاء ورفاق وزملاء المرحوم سري ثريا أوندر، وقيادة وأعضاء وأنصار «دام بارتي».

ومن جانبه **بافل طالباني** رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، أرسل ببرقية تعزية، جاء فيها: «أشعر بالحزن والأسى من أعماق قلبي على رحيل السيد سري ثريا اوندر، عضو وفد إيمرالي، وبهذا المصاب الجلل أتقدم بالتعازي والمواساة الحارة الى ذوي الفقيد وحزب المساواة وديمقراطية الشعوب وجميع المناضلين الذين كانوا حريصين على السلام وحل القضية الكوردية عبر الحوار والتفاوض.

كان سري ثريا اوندر شخصية بارزة ومخلصة للشعب الكوردي وكان مناصراً حقيقياً في مراحل متعددة لحقوق شعبنا، وسعى بكل جهده من أجل الحلّ السلمي للمشكلات وانجاح عملية السلام في شمال كوردستان وتركيا، برحيله خسر الشعب الكوردي إنساناً وفياً ومدافعاً حقيقياً عن قضيته».

من جهته **محي الدين شيخ آلي** سكرتير حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا، تقدّم بتعازيه إلى رفاق ومؤيدي حزب المساواة وديمقراطية الشعوب، عبر رسالةٍ باللغة الكردية، حيث قال: «إنّ رحيل سري سريا أوندر في ٣ أيار، شكّل حزناً وألماً عميقاً في قلوب الجميع، وبهذا الحدث، أحزاب وقوى السّلم فقدت شخصية وفية صادقة معروفة، صاحب دورٍ كبير». وتمنى شيخ آلي لهم ولعائلة الفقيد حياة هانئة، ونضالاً مستمراً لأجل السّلم والحرية والمساواة.

كما فتحت **الإدارة الذاتية** في عدد من مدن مقاطعة الجزيرة - الحسكة مجالس عزاء برحيل أوندر.

نقاط على حروف

سؤال الحرّية والكرامة؟!

سقط النظام وفرّ الأسد، ولكن، هل سقط الاستبداد وانتهى؟ وهل عمّت الحريات الأساسية بطول البلاد وعرضها؟ انتفض الشعب السوري لأجل الحرية والكرامة، أين هما بعد «انتصار الثورة»؟

نعم، تخلّصنا من كابوس كبير، وطوينا صفحة طويلة ومليئة بالآلام والمآسي، ولكن! دخلنا مرحلةً جديدة، تائهين، قلقين، خائفين من أنفاقٍ مظلمة أخرى، من مستقبلٍ غير معلوم الملامح، رغم نسمات الحرية والأمل التي هبّت في عموم بلادنا.

لابدّ أن نقرأ الواقع كما هو، دون تسطيح أو مبالغة... انتقل النظام من البعث الواحد إلى اللون الواحد، فسيطرت «هيئة تحرير الشام» وأتباعها المنحلين قراراً! على مفاصل الدولة والأمن والجيش الجديد، وحلّت مكاتبها السياسية بدل فروع حزب البعث، لتنظم «الحياة السياسية» بإشراف قسمٍ خاص (أمانة سياسية) محدثة لدى وزارة الخارجية ولها مشرفين على بقية الدوائر الحكومية، ما مبرر وجود مكاتب سياسية سلطوية خاصة بالجامعات؟! وقد تمّ تعيين مجالس وإدارات معظم النقابات والاتحادات وغيرها من المنظمات الشعبية من اللون الواحد.

حظي قرار حلّ حزب البعث و«الجبهة الوطنية التقدمية» بإجماعٍ وطني، أما حلّ أحزاب الجبهة فجاء تعدياً على الحياة السياسية، ولا توجد بيئة آمنة صحية وقانون لعمل الأحزاب، الذي يُشكل عنواناً لمراقبة أداء السلطة ولتحقيق الديمقراطية التي تغيب عن فكر وبرامج حكومة دمشق الحالية.

بُنيت السلطة الانتقالية الجديدة من قبل جهةٍ واحدة، ومُنحت فترة طويلة من الحكم، ومُنح الرئيس صلاحيات مطلقة، بعيداً عن حالة تشاركية وتمثيل حقيقي لمختلف قوى ومكونات الشعب السوري.

ولا تزال الميليشيات والفصائل الجهادية فاعلة، لم تتخلَ عن مطامعها ونزعاتها التكفيرية والطائفية وعن أحقادها حيال باقي الطوائف والإثنيات، تمارس الانتهاكات وترتكب الجرائم، وتفلت من العقاب بأريحية، رغم أنّ متزعميها معروفين بالاسم، وأفعالهم مكشوفة بالصور والفيديوهات والشهادات الحيّة، بل ويُمنح بعضهم رتباً عالية وقادة في الجيش.

تعمل وتتحرك بحرية، وتساندها تجمعات شعبية وتخرج للعلن، حاملةً شعارات طائفية وخطاب كراهية وتحريض على القتل والإقصاء، وهناك تدخلات في الحريات الشخصية، دون مانع من الإدارة الجديدة عبر تعاميم ودعوات رسمية تحت طائلة المسؤولية.

والاحتلال التركي جاثمٌ على مناطق «عفرين، أعزاز، الباب، منبج، جرابلس، كري سبي/تل أبيض، سري كانيه/رأس العين» بشمالي سوريا، الذي يُبقي على الميليشيات الموالية له، كما تعمل تركيا بشكلٍ حثيث لفرض وصايتها على سوريا، عسكرياً وأمنياً واقتصادياً وسياسياً.

بعد خمسة أشهر من انتقال السلطة، ما مبرر بقاء العديد من مؤسسات الدولة في حدّها الأدنى من الخدمات، السجل العقاري والمالية والسجل المدني والبلديات والنقل وغيره، علاوةً على تسريح أو تعطيل عشرات الآلاف من العاملين في الدولة عن وظائفهم، في وقتٍ يعاني فيه أغلبية الشعب السوري من الفقر.

وغير ذلك الكثير من مثالب الحكومة الحالية وسياستها الداخلية والخارجية، فأين يقف الشعب السوري من قيم الحرية والكرامة، الذي ضحى من أجلهما بالكثير.

عملية سياسية تشاركية شاملة لكافة قوى ومكونات الشعب السوري، تضمن تمثيلهم وحقوقهم، وفق مسار ديمقراطي عادل، كفيلة بوضع حدٍ للاستبداد وللسير بسوريا نحو مستقبل زاهر.

لم نقطع الأمل بَعد، ولكننا بعيدين عن المسار الصحيح!

رحيل رجل السلم والحوار سري سريا أوندر

شكّل غياب الشخصية السياسية الشهيرة **سري سريا أوندر** صدمةً وحزناً لأوساط شعبية وسياسية ورسمية واسعة في تركيا، لما تمتع بمزايا وخصال ونضال طويل في السياسة والفن والحياة العامة.

أوندر، وُلد عام ١٩٦٢ في مدينة سمسور (أديامان) لعائلة تركمانية، ودرس العلوم السياسية في جامعة أنقرة قبل أن يُعتقل بعد انقلاب عام ١٩٨٠ ويُسجن ٧ سنوات بتهمة الانتماء لتنظيم يساري. بعد خروجه، عمل في الصحافة والسينما، وأخرج أفلامًا منها «Bekleme Odası» و«Saklı Hayatlar».

انتُخب نائبًا عن إسطنبول عام ٢٠١١ ممثلًا عن حزب السلام والديمقراطية (BDP) ثم حزب الشعوب الديمقراطي (HDP)، وكان من أبرز الوجوه في «عملية السلام» مع حزب العمال الكردستاني (PKK)، وتعرّض للسجن مرات بسبب آرائه السياسية، منها حكم عام ٢٠١٨ بتهمة «الدعاية لمنظمة إرهابية».

في أواخر حياته، كان النائب الأول لرئيس البرلمان التركي، وعاد لدور محوري في استئناف المحادثات بين الحكومة والـPKK، فزار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤ سجن إمرالي والتقى بالسيد عبد الله أوجلان، الذي أبدى استعداده لنزع سلاح الحزب مقابل خطوات **(التتمة ص 15)**

دعم مخرجات «مؤتمر الحوار الكردي» يمثل ضرورة وطنية

Malek Hafez
فيس بوك - ٢٦ نيسان ٢٠٢٥

- مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الكردي السوري، اليوم، قدّمت رؤية سياسية واقعية تستند إلى حقوق مشروعة، وتؤسس لحل مستدام يقوم على وحدة سوريا (ضمن مقترح اتحادي بعيد عن أوهام التقسيم على الإطلاق).

- إن دعم هذه المخرجات يمثل ضرورة وطنية، لتصحيح مسار الدولة السورية وإعادة تأسيسها على قاعدة المساواة والمواطنة الحقيقية.

- المطلب بتوحيد المناطق الكردية ضمن وحدة سياسية وإدارية متكاملة، لا يتناقض مع وحدة الأراضي السورية، فهو يعترف بالحق في الإدارة المحلية الواسعة دون المساس بالسيادة الوطنية. لدينا العديد من التجارب الدولية في النماذج الفيدرالية، مثل ألمانيا وسويسرا وكندا، أثبتت أن اللامركزية السياسية والإدارية هي وسيلة لتقوية الدولة، شريطة أن تكون قائمة على عقد دستوري واضح.

- الإقرار الدستوري بالوجود القومي للشعب الكردي هو تصحيح تأخّر عقوداً، فقد كان إنكار القومية الكردية من أبرز الصور المقوننة التي لم تكن تعبر عن الوحدة السورية الحقيقية.

- الاعتراف بالوجود القومي للكرد لا يُفكك الهوية الوطنية السورية. من المهم القول بأن سوريا العظيمة المتجددة ليست أمة عرقية أحادية، وإنما هي دولة متعددة القوميات والثقافات، تجمعها المواطنة المتساوية العادلة.

مالك الحافظ - كاتب وباحث، دكتوراه علوم سياسية - ماجستير إعلام، من دمشق.

الحرية للمعتقلين السياسيين ولمناضلي شعبنا الكردي في سجون البلاد

الجريدة المركزية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي)
الموقع الإلكتروني: www.yek-dem.net
البريد الإلكتروني: yekiti@yek-dem.net
تصدر في سوريا